الأحاديث التي اتفق الشيخان على إخراجها مِنْ طريق مَنْ وصفهم النسائي بـ (ليس بالقوي) "جمعًا ودراسة"

د٠ إبراهيم خليل أحمد بني سلامة (*)

المقدمة :

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا ضال له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ١٠٢]

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفس وٰحِدَة وَخَلَقَ مِنهَا زَوجَهَا وَبَثَّ مِنهُمَا رِجَالا كَثِيرا وَنِسَآء وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلأَرحَامَ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيكُم رَقِيبا﴾ [النساء: ١] .

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَولا سَدِيدا. يُصلِح لَكُم أَعمٰلَكُم وَيَغفِر لَكُم ذُنُوبَكُم وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَد فَازَ فَوزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١]

وبعد: فإن من رحمة الله سبحانه بهذه الأمة أن أكرمها بحفظ الله تعالى لقرآنها، وسنة نبيها صلى الله عليه وسلم، وذلك من خلال أن قيض سبحانه علماء أفذاذ أفذاذًا أعمارهم بتتبع أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم وتمحيصها وروايتها بالسند المتصل، فميزوا الصحيح من الضعيف، والغث من السمين، حتى ما تركوا صغيرة ولا كبيرة إلا درسوها وفق ضوابط منهج المحدثين القائم على التثبت والتأكد

(*) الأستاذ المشارك بقسم السنة وعلومها – كلية أصول الدين – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

والتمحيص، الذي لم يوجد له مثيل أبدا عند الأمم قديمها وحديثها، فنتج عن هذا النشاط بروز علماء نقاد كتبوا في مختلف ميادين السنة وعلومها، ومن ذلك ميدان جمع الحديث الصحيح.

لقد التزم عدد من العلماء جمعَ الصحيح الخالص، لكن لم يتفق العلماء على كتبٍ وفَّتْ بشرط الصحة كما اتفقوا على تحقق ذلك في صحيحي البخاري ومسلم رحمهما الله.

قال أبو عبد الله الحميدي: (ولم نجد من الأئمة الماضين – رضي الله عنهم أجمعين – من أفصح لنا في جميع ما جمعه بالصحة إلا هذين الإمامين، وإن كان من سواهما من الأئمة قد أفصح بالتصحيح في بعض، فقد علل في بعض)[1]

ولكن ظهر في أزمان متتابعة بعضُ من يطعن بهذين السفرين الجليلين بحجة روايتهم عن بعض الرواة المتكلم فيهم، مدعين أن الرواية عن الضعيف تتناقض مع شرط الصحة الذي شرطوه على أنفسهم.

والحقيقة أن هذه الشبهة إنما يرجع سببها لجهل قائلها بمنهج أئمة الحديث القائم على مبدأ التأكد من ثبوت الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم يقينا أو بغلبة الظن، وهذا يتحقق إما بوثاقة الراوي الذاتية أو التبعية، أي بموافقته للثقات، بل إن معرفة وثاقته الذاتية لا تُعرف إلا بمدى موافقته للثقات الأثبات.

ومن هنا جاءت فكرة هذه الدراسة للجواب عن الأحاديث التي اتفق الشيخان على إخراجها من طريق من قال فيهم الإمام النسائي: (ليس بالقوي)، وقد أسميتها: **(الأحاديث التي اتفق الشيخان على إخراجها مِنْ طريق مَنْ وصفهم النسائي بـ (ليس بالقوي) – جمعا ودراسة)**

مشكلة الدراسة:

١– كيف تعامل الشيخان مع أحاديث رواة متكلم فيهم؟

---

(١) الجمع بين الصحيحين (١/ ٧٧).

٢– هل تكلم النسائي ببعض رواة الصحيحين؟

٣– هل يميل النسائي للشدة في حكمه على الرواة؟

أهداف البحث:

١– بيان منهجية الشيخين في أحاديث المتكلم فيهم.

٢– معرفة مراد الشيخين بشرط الصحة الذي التزموه.

٣– معرفة درجة النسائي من حيث التساهل والتشدد في الحكم على الرواة.

منهج البحث:

استعملت في هذه الدراسة المناهج التالية:

١– المنهج الاستقرائي: حيث قمت بتتبع كتب النسائي، ثم كتابي الصحيحين بواسطة الوسائل الإلكترونية، والقراءة المباشرة للتوصل لمواضع هذه الأحاديث.

٢– المنهج التحليلي: حيث حاولت تحليل صنيع الشيخين في تلك الأحاديث لمعرفة منهجهم في هذه الجزئية.

٣– المنهج الاستنباطي: استنبطت موقف الشيخين من أحاديث المتكلم فيهم، وحاولت معرفة حقيقة تشدد النسائي.

هذا، وقد كان عملي في جمع المادة العلمية؛ على النحو التالي: قمت بجرد كتب النسائي كلها، فجمعت كل مَن قال فيهم النسائي: (ليس بالقوي)، مستعينا بالوسائل الإلكترونية، والقراءة المباشرة عند الحاجة، ثم فرزت من له رواية في الصحيحين، مستعينا بكتب التراجم التي ذكرت مَن روى لكل راوٍ من أصحاب الكتب الستة، كما استعنت بالوسائل الإلكترونية أيضا، فاجتمع لدي سبعة رواة، ثم قمت بجمع أحاديث كل راوٍ منهم في أحد الصحيحين على حدة، ثم تأكدت من اخراج الكتاب الثاني لهذا الحديث من طريق الراوي الذي وصفه النسائي بـ "ليس بالقوي" بعينه، فكان حصيلة ما درسته سبعة أحاديث، حديث لكل راوٍ.

أما عن طريقة العمل: فقد قمت في كل حديث بترجمة الراوي الذي وصفه النسائي بـ "ليس بالقوي" أولا، مبتدئا بقول النسائي، ثم أُتبعه بأقوال بقية النقاد، ثم أخرج بخلاصة لحاله.

وبعد ذلك أُخرج الحديث من الصحيحين وغيرهما من طريق من وصفهم النسائي بذاك الوصف خاصة، ثم أجمع متابعات هذا الراوي من داخل الصحيحين وخارجهما، إلا إذا كانت المتابعات من داخل الصحيحين كثيرة مغنية فأكتفي بها، وإذا كانت متابعات هذا الراوي قليلة، فأقوم بتخريج المتابعات لمن فوقه؛ من شيخه إلى التابعي من داخل الصحيحين؛ بهدف بيان ثبوت الحديث، وصحته، وصواب هذا الراوي في روايته.

ثم أُبين موافقة هذا الراوي للثقات، الأمر الذي يكشف لنا عن منهجية الشيخين الفريدة في انتقاء المرويات، ثم أُحاول معرفة سبب إخراج الشيخين لرواية من وصفه النسائي بـ "ليس بالقوي" بالرغم من توفرها من طريق الثقات المتفق عليهم.

الدراسات السابقة:

– الرواة الذين قال فيهم النسائي "ليس بالقوي" وأخرج لهم البخاري في صحيحه، للباحث فايز أبو عمير، بحث منشور في مجلة جرش للبحوث والدراسات / جامعة جرش.

– الرواة الذين وصفهم النسائي بـ "ليس بالقوي" أو "ليس بذاك القوي" واحتج بهم البخاري في صحيحه: دراسة توثيقية، للباحث عبد الله مرتجى، بحث منشور في مجلة مشكاة / جامعة الزيتونة.

هاتان الدراستان – كما هو واضح – منصبتان على الرواة فقط ولم تتطرقا لدراسة مروياتهم، ولم أجد فيهما أي حديث درسته من طريق هؤلاء الرواة، بل اكتفت بترجمة هؤلاء الرواة ومقارنة قول النسائي بأقوال النقاد ثم معرفة مراد النسائي بقوله هذا، وقد صرح الباحثون بذلك، أما دراستي فقد انصبت على جمع

مروياتهم ودراستها بتمعن؛ بهدف الجواب عن إخراج الشيخين لهذه المرويات، وهل أخل بشرط الصحة؟ ثم يأتي تبعا معرفة تشدد أو تساهل النسائي.

خطة البحث:

تكونت خطة البحث من مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وهي على النحو التالي:

المقدمة: اشتملت على مشكلة الدراسة، وأهداف البحث، ومنهجه، والدراسات السابقة، وخطة البحث.

* **المبحث التمهيدي:** اشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: ترجمة الأئمة الثلاثة؛ البخاري، ومسلم، والنسائي.

المطلب الثاني: منهجية الشيخين في انتقاء مرويات المتكلم فيهم نظريا.

* **المبحث الثاني:** الدراسة التطبيقية لتلك الأحاديث؛ واشتملت على أربعة مطالب:

المطلب الأول: الأحاديث التي رواها الشيخان عن روح بن عبادة.

المطلب الثاني: الأحاديث التي رواها الشيخان عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر.

المطلب الثالث: الأحاديث التي رواها الشيخان عن عمرو بن أبي عمرو، وفليح بن سليمان.

المطلب الرابع: الأحاديث التي رواها الشيخان عن محمد بن بكر، وفضيل بن سليمان، وسلم بن زَرير.

**

المبحث التمهيدي

المطلب الأول: تراجم مختصرة للأئمة الثلاثة

ترجمة الإمام البخاري[1]: أبو عبد الله بن أبي الحسن، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزْبَه[2]، الجعفي مولاهم، البخاري، نسبة إلى مدينة "بُخارى" وهي الآن تقع في الجزء الغربي من جمهورية "أُوزبكستان"، ولد يوم الجمعة بعد صلاتها، لثلاث عشرة ليلةً خلت من شهر شوَّال، سنة أربع وتسعين ومائة، "بِبُخارى".

مات أبوه وهو صغير، فنشأ في حِجْر أمِّه، ثم ارتحل لطلب العلم، قال رحمه الله: ثمَّ خرجتُ مع أمِّي وأخي إلى "مكةَ"، فلمَّا حَججتُ رجع أخي بها، وتخلَّفتُ في طلب الحديث"[3].

---

(١) مصادر ترجمته: "الثِّقات"؛ لابن حبَّان، (٩/ ١١٣) و"تاريخ بغداد"، (٢/ ٤) و"طبقات الحنابلة" لأبي يعلى، (١/ ٢٧١)، و"الأنساب" للسمعاني (١/ ٢٩٣)، و"تهذيب الأسماء واللغات" (١/ ٦٧)، و"وفيات الأعيان" (٤/ ١٨٨)، و"تهذيب الكمال" (٢٤/ ٤٣٠)، و"تاريخ الإسلام"، (١٩/ ٢٣٨)، و"سير أعلام النبلاء"، (١٢/ ٣٩١)، و"تذكرة الحفاظ" (٢/ ٥٥٥)، و"طبقات الشافعية الكبرى" (٢/ ٢١٢)، و"البداية والنهاية" (١١/ ٣١)، و"هدي الساري"، ص (٤٧٧)، و"الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السُّنة المشرَّفة"

(٢) هذا لفظه بالبخارية، ومعناه في العربية الزَّراع، اخْتُلِف في ضبطه والمشهور: فتح الباء، وسكون الراء، وكسر الدال المهملة، وسكون الزاي المعجمة، وفتح الباء الموحدة، بعدها هاء: (بَرْدِزْبَه)، وقيل في ضبطه: فتح الياء المثناة من تحت، وسكون الزاي، وكسر الذال المعجمة، بعدها باء موحدة، ثمَّ هاء ساكنة: (يَزْذِبَه)؛ انظر: "الإكمال" (١/ ٢٥٩)، و"الأنساب" (٢/ ٦٧)، و"طبقات الشافعية الكبرى" (٢/ ٢١٢)، و"هدي الساري" ص (٤٧٨).

(٣) انظر: "طبقات الشافعية الكبرى" (٢/ ٢١٢)، و"هدي الساري" ص (٤٧٨).

من أشهر مصنفاته وأجلِّها: "الجامع الصحيح"، ومنها الأدب المفرد، والتاريخ الكبير، وخلق أفعال العباد، ورفع اليدين في الصلاة، والضعفاء الصغير والعلل، والقراءة خلف الإمام وغيرها.

توفي البخاري ليلة السبت، وهي ليلة عيد الفطر آنذاك، عند صلاة العشاء، ودُفِنَ يوم الفطر بعد صلاة الظهر.

ترجمة الإمام مسلم(١): هو الإمام المحدث الثبت الثقة صاحب الصحيح أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كرشان القشيري العامري.

ولد في نيسابور سنة ٢٠٦هـ، ونشأ في أسرة كريمة، وتأدب في بيت علم وفضل، فنشأ شغوفًا بالعلم مجدًّا في طلبه محبًّا للحديث النبوي.

كان له رحمه الله أملاك وضياع مكنته من التفرغ للعلم، والقيام بالرحلات الواسعة إلى الأئمة الأعلام الذين ينتشرون في بقاع كثيرة من العالم الإسلامي(٢).

صنف مسلم رحمه الله في علم الحديث كتباً كثيرة أجلها وأعظمها قدرا كتاب الصحيح، ومن مصنفاته كتاب التمييز، والمنفردات والوحدان، والطبقات وغيرها.

توفى مسلم رحمه الله بنيسابور سنة إحدى وستين ومائتين(٣).

---

(١) مصادر الترجمة: تاريخ بغداد وذيوله (١٣/ ١٠١ رقم ٧٠٨٩)، تاريخ بغداد (١٢١/١٥ رقم ٧٠٤١)، إكمال تهذيب الكمال (١٦٩/١١ رقم ٤٥٣٣)، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (٢٧٧/٤ رقم ٥٤١٢)، سير أعلام النبلاء (٥٥٧/١٢ رقم ٢١٧)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٧/ ٤٩٩ رقم ٥٩٢٣)، تاريخ الإسلام (٦/ ٤٣٠ رقم ٥٠٠)، والجرح والتعديل (١٨٢/٨ رقم ٧٩٧)، تهذيب التهذيب (٦٧/٤)، وتقريب التهذيب (٩٣٨/١ رقم ٦٦٦٧)، وغيرها.

(٢) سير أعلام النبلاء: (٥٥٧/١٢ رقم ٢١٧)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٧/ ٤٩٩ رقم ٥٩٢٣)، تاريخ الإسلام (٦/ ٤٣٠ رقم ٥٠٠).

(٣) تهذيب التهذيب (٦٧/٤)، وتقريب التهذيب (٩٣٨/١ رقم ٦٦٦٧)، وشذرات الذهب (١٤٤/٢).

ترجمة الإمام النسائي[1]: هو أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر بن دينار النسائي[2]، الخراساني، الإمام الحافظ الثبت، شيخ الإسلام، ناقد الحديث. ولد النسائي سنة خمس عشرة ومائتين بنسا، وأما وفاته فكانت في فلسطين، في شهر صفر سنة ثلاث وثلاثمائة.

طلب النسائي رحمه الله العلم في صغره من علماء بلده قبل أن يرتحل لطلب الحديث.

له مؤلفات كثيرة من أهمها:

المجتبى من السنن، والسنن الكبرى، والضعفاء والمتروكين، وذكر المدلسين، وغيرها.

المطلب الثاني: منهجية الشيخين في انتقاء مرويات المتكلم فيهم

أولا: اشترط الإمام البخاري ألا يورد في كتابه إلا الصحيح؛ حيث سمى كتابه **(**الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله، وسننه، وأيامه**)**، فدل هذا أنه اشترط الصحة.

وكذلك اشترط الإمام مسلم فسمى كتابه: **(**المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم**)**، لكن لم يثبت أنهم اشترطوا ألا يخرجوا عن الضعيف أو المتكلم فيه، بشرط أن يتميز حديثه بتوافر القرائن الدالة على صوابه.

فالراوي المتكلم فيه لا يلزم أن تُرد جميع مروياته، فقد يكون ضعفه نسبيًّا في حال دون حال، أو زمان دون زمان، أو مكان دون مكان، أو شيخ دون شيخ، فمثل هذا يقال عنه هو ثقة في حال، ضعيف في حال.

---

(١) مصادر الترجمة: "تهذيب الكمال" (٣٢٨/١)، "سير أعلام النبلاء" (١٢٥/١٤)، تذكرة الحفاظ" (٦٩٨/٢)، "طبقات الشافعية الكبرى" (١٤/٣)، "المقفى الكبير للمقريزي" (٣٩٨/١)، "البداية والنهاية" (١٢٣/١١).

(٢) نسبة إلى نسا، وهي مدينة بخراسان، ولا وجود لها الآن، وتقع أطلالها إلى الغرب من عشق آباد عاصمة تركمانستان. انظر: "معجم البلدان" (٢٨١/٥).

بل حتى المتكلم فيه على العموم دون تفصيل، فإنه قد يصيب أحيانا، ويتبين صوابه بالقرائن، كموافقة الثقات، أو رواية المعروفات؛ لذا فإن دلت القرائن على صوابه قبلناه، كما أننا نرد على الثقة خطأه إن دلت القرائن عليه.

هذا هو منهج أئمة الحديث، وعلى رأسهم الشيخان البخاري ومسلم صاحبا الصحيحين، ويسمى منهج "الانتقاء من أحاديث الضعفاء"، يعني أننا نعتبر أحاديث الرواة المتكلم فيهم من خلال المتابعات والشواهد ومن وافقهم من الثقات.

قال ابن القيم – وهو يرد على من عاب على مسلم إخراج أحاديث الضعفاء كمطر الوراق وغيره، ومثله يقاس الكلام على البخاري –: (ولا عيب على مسلم في إخراج حديثه؛ لأنه ينتقي من أحاديث هذا الضرب ما يعلم أنه حفظه، كما يطرح من أحاديث الثقة ما يعلم أنه غلط فيه، فغلط في هذا المقام من استدرك عليه إخراج جميع أحاديث الثقة، ومن ضعف جميع أحاديث سيئي الحفظ)[١].

وقد لخص العلامة المعلمي ذلك بقوله: (إن الشيخين يخرجان لمن فيهم كلام في مواضع معروفة:

أحدهما: أن يؤدي اجتهادهما إلى أن ذلك الكلام لا يضره في روايته البتة، كما أخرج البخاري لعكرمة.

الثاني: أن يؤدي اجتهادهما إلى أن ذلك الكلام إنما يقتضي أنه لا يصلح للاحتجاج به وحده، ويريان أنه يصلح لأن يحتج به مقروناً، أو حيث تابعه غيره، ونحو ذلك.

ثالثها: أن يريا أن الضعف الذي في الرجل خاص بروايته عن فلان من شيوخه، أو برواية فلان عنه، أو بما سمع منه من غير كتابه، أو بما سمع منه بعد اختلاطه، أو بما جاء عنه عنعنة وهو مدلس، ولم يأت عنه من وجه آخر ما

(١) زاد المعاد (٣٦٤/١).

يدفع ريبة التدليس، فيخرجان للرجل حيث يصلح، ولا يخرجان له حيث لا يصلح)[1].

ثانيا: وعلى هذا فمن الخطأ الظاهر عند علماء الحديث الاعتراض بوجود بعض الرواة المتكلم فيهم في الصحيحين أو أحدهما، فكون الراوي الضعيف لا يحتج به، أمر بدهي لا يخفى على أئمة الحديث البخاري ومسلم، سواءً كان ضعيفا عندهم أو عند غيرهم.

فإذا رأينا البخاري أو مسلم يحتجان بحديث راوٍ، ثم نُقل عنهما أو عن أحدهما أو عن غيرهما تضعيفه، فلا بد من التأكد من صحة النقل عنهما، فإذا صح النقل فلا بد من فهم مرادهما، فمثلا قد يُورد البخاري الراوي في كتاب الضعفاء، وهو لا يريد تضعيفه مطلقا، بل قد يُريد تضعيفه في حال دون حال، أو أنه وضعه للتنبيه، وبالمقابل لا بد من النظر في كيفية إخراج البخاري ومسلم عنه في صحيحيهما، فالراوي قد يكون ضعيفا حقا عندهم، لكنهم أخرجوا له متابعة، أو لتميز حديثه، أو لضعفه النسبي، كما سبق بيانه.

ومثال ذلك: حمران بن أبان، وهو مولى عثمان بن عفان، عامة أهل العلم على توثيقه، مع كونه قليل الحديث.

قال ابن عبد البر رحمه الله: (أهل السير والعلم بالخبر قالوا: وكان حمران أحد العلماء الجلة، أهل الوداعة والرأي والشرف بولائه ونسبه)[2].

ولم ينقل تضعيفه إلا عن ابن سعد حيث قال: (كان كثير الحديث، ولم أرهم يحتجون بحديثه)[3]، وأورده البخاري في كتابه الضعفاء، كما نقل ذلك الذهبي،

---

(١) التنكيل (ص/٦٩٢).

(٢) التمهيد (٢١١/٢٢).

(٣) الطبقات الكبرى (٢٨٣/٥).

حيث قال: أورده البخاري في الضعفاء، لكن ما قال ما بَليتُه قط)[١]، فأما ابن سعد فلم يوافقه العلماء في ذلك لكونه جرحًا مبهمًا، مقابل تعديل مستفيض، ولذلك يقول الذهبي رحمه الله: (حجة، قال ابن سعد: لم أرهم يحتجون به. قال الحاكم: تُكلم فيه بما لا يؤثر فيه. قلت: هو ثبت)[٢]، وأما إيراد البخاري له في الضعفاء، فقد ألمح الذهبي إلى عدم كفاية هذا، وأنه لا يُقاوِم توثيق الأئمة له، ومما يدل على ذلك أن البخاري نفسه ترجم له في التاريخ الكبير ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا[٣].

وعلى ذلك فما أخرجه البخاري لحمران في صحيحه فلا غبار عليه، لا سيما وأن روايته له اقترنت ببعض القرائن الأخرى، فقد أخرج له حديثين؛ الأول: بسنده عن حمران، عن سيده عثمان رضي الله عنه في صفة الوضوء، وهذا سند من أصح الأسانيد لأن حمران كان ملازما لعثمان، يخدمه ويصحبه، بل كان كاتبه، وحاجبه[٤]، فلو فرضنا أن الإمام البخاري يضعف حمران على العموم، فلا يلزم أن يَرد حديثه هذا لكونه تميز.

وأما الحديث الثاني فقد أخرجه البخاري بسنده عن حمران عن معاوية في النهي عن الصلاة بعد العصر، وهو أمرٌ مشتهرٌ مروي عن عدد من الصحابة الكرام كابن عمر وأبي سعيد الخدري وأبي هريرة[٥].

**

(١) ميزان الاعتدال (٦٠٤/١) .

(٢) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم (ص:٩).

(٣) التاريخ الكبير (٨٠/٣).

(٤) تهذيب التهذيب " (٢٥/٣).

(٥) للمزيد انظر: منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها لأبي بكر كافي (ص/١٣٥-١٥٩).

المبحث الثاني

الدراسة التطبيقية

المطلب الأول: الأحاديث التي رواها الشيخان عن روح بن عبادة

ترجمة روح: قال النسائي: (وروح بن عبادة ليس بالقوي عندنا)[١].

(ذكره البخاري في التاريخين الكبير والأوسط، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا)[٢]، ومسلم في الكنى والأسماء، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا)[٣]، وقال أحمد بن صالح: (ثقة)[٤]، وقال أبو بكر البزار: (ثقة مأمون)، وقال ابن أبي حاتم: (قلت لأبي: روح، والخفاف، وأبو زيد النحوي، أيهم أحب إليك في ابن أبي عروبة؟ فقال: روح)، وقال الخطيب: (كان كثير الحديث، وكان ثقة)، وقال ابن المديني: (نظرت لروح بن عبادة في أكثر من مائة ألف حديث، كتبت منها عشرة آلاف)، وعن أحمد: (لم يكن به بأس، ولم يكن متهما بشيء، وكان قد جرى ذكر روح وأبي عاصم، فقال: كان روح يخرج الكتاب)، وعن محمد بن عمر قال: (سألت ابن معين عن روح، فقال: ليس به بأس، صدوق، حديثه يدل على صدقه. قال: قلت ليحيى: زعموا أن يحيى القطان كان يتكلم فيه، فقال: باطل، ما تكلم يحيى القطان فيه بشيء، هو صدوق)، وذكره أبو عاصم فأثنى عليه، وقال: (كان ابن جريج يخصه كل يوم بشيء من الحديث)[٥]، وقال الحافظ: (ثقة فاضل، له تصانيف، من التاسعة)[٦].

---

(١) السنن الكبرى للنسائي (٣/٢٤٦ رقم ٢٨٩٦).

(٢) التاريخ الكبير للبخاري (٣/ ٣٠٩ رقم ١٠٥٢)، التاريخ الأوسط (٢/ ٣٠٤ رقم ٢٦٩٥).

(٣) الكنى والأسماء للإمام مسلم (٢/ ٧٤١ رقم ٢٩٩٩).

(٤) إكمال تهذيب الكمال: (٨/٥).

(٥) تهذيب التهذيب: (٦١٤/١).

(٦) تقريب التهذيب: (٣٢٩/١ رقم ١٩٧٣).

قلت: بمقارنة أقوال النقاد في روح، بقول النسائي فيه، يتبين لنا أن روحا ثقة مأمون، ولم يتكلم فيه أحد غير النسائي، ولم يوافقه على قوله متقدم أو متأخر، مما يدلنا على أن قوله هذا يرجع لشدته في الرجال رحمه الله.

أحاديث روح في الصحيحين: الحديث الأول: قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: ذَكَرَ لَنَا أَنَسُ ابْنُ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي طَلْحَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَنَّهُ كَانَ إِذَا ظَهَرَ عَلَى قَوْمٍ أَقَامَ بِالْعَرْصَةِ ثَلَاثَ لَيَالٍ»[١] تَابَعَهُ مُعَاذٌ، وَعَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي طَلْحَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قلت: لم ينفرد روح بهذا الحديث عن سعيد، عن قتادة، عن أنس، عن أبي طلحة رضي الله عنهما، بل تابعه عدد من الثقات؛ منهم:

– عبد الأعلى بن عبد الأعلى القرشي[٢]، وهو ثقة، (قال ابن معين، وأبو زرعة: (ثقة)، وقال أبو حاتم: (صالح الحديث)، وقال النسائي: (ليس به بأس))[٣]، (ثقة، لكنه قدري)[٤]، قال الحافظ: (ثقة، من الثامنة)[٥].

---

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٧٣/٤) برقم: (٣٠٦٥)، (٧٦/٥) برقم: (٣٩٧٦)، ومسلم في "صحيحه" (١٦٤/٨) برقم: (٢٨٧٥) وابن حبان في "صحيحه" ((٩٩/١١) برقم: (٤٧٧٨)، وأبو داود في "سننه" (١٦/٣) برقم: (٢٦٩٥)، وأحمد في "مسنده" (٣٥٦٢/٧) برقم: (١٦٦٢١) جميعا عن روح، عن سعيد، عن قتادة، عن أنس.

(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه" معلقا (٧٣/٤) برقم: (٣٠٦٥)، ومسلم في "صحيحه" (١٦٤/٨) برقم: (٢٨٧٥).

(٣) تهذيب التهذيب: (٤٦٥/٢).

(٤) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: (٢٢١/٣ رقم ٣٠٧٨).

(٥) تقريب التهذيب: (٥٦٢/١ رقم ٣٧٥٨).

– معاذ بن معاذ بن نصر[١]، وهو ثقة حافظ، (قال النسائي: (ثقة ثبت)، وقال يحيى القطان: (ما بالبصرة ولا بالكوفة ولا بالحجاز أثبت من معاذ بن معاذ)، وقال ابن معين، وأبو حاتم: (ثقة)، وقال أحمد: (وما رأيت أحدا أعقل من معاذ بن معاذ)، وقال ابن حبان: (كان فقيها عالما متقنا))[٢]، وقال الحافظ: (ثقة متقن، من كبار التاسعة)[٣].

ومن المتابعات خارج الصحيحين: – عبد الوهاب بن عطاء الخفاف[٤]، وهو صدوق عنده أوهام، لكنه ثقة قوي في حديث سعيد، وحديثه هذا عن سعيد، (قال أبو حاتم: (يكتب حديثه، محله الصدق)، وقال النسائي: (ليس به بأس. وكذا قال ابن عدي)، وقال البخاري: (ليس بالقوي عندهم، وهو يحتمل)، وقال أحمد: (كان عالما بسعيد)[٥]، قال الحافظ: (صدوق، ربما أخطأ، من التاسعة)[٦].

قلت: وبذلك يتأكد لنا صحة هذا الحديث، وأن رَوحا أصاب فيه فهو أولا: ثقة فاضل، وثانيا: وافق الثقات، وهذا يزيدنا ثقة بمنهجية الشيخين رحمهم الله في اختيار المرويات.

قلت: ولو فرضنا صواب قول النسائي في روح، فيحسن الجواب عن سبب اختيار الشيخين لرواية روح بالرغم من توفر الروايات عن الثقات، فأما ما يتعلق بالبخاري فلم يروه موصولا عن سعيد إلا من طريق روح، ثم علقه بنفس الموضع

---

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" معلقا (٤/٧٣) برقم: (٣٠٦٥)، وأبو داود في "سننه" (٣/١٦) برقم: (٢٦٩٥)، والترمذي في "جامعه" (٣/٢٠٩) برقم: (١٥٥١)، والنسائي في "الكبرى" (٨/٤٤) برقم: (٨٦٠٣).

(٢) تهذيب التهذيب: (٤/١٠٠).

(٣) تقريب التهذيب: (١/٩٥٢ رقم ٦٧٨٧).

(٤) أخرجه أحمد في "مسنده" (٧/٣٥٦١) برقم: (١٦٦١٨).

(٥) تهذيب التهذيب: (٢/٦٣٨).

(٦) تقريب التهذيب: (١/٦٣٣ رقم ٤٢٩٠).

عن معاذ، وعبد الأعلى، فقد يُقال إنه ليس له رواية عن غيره، لكن تعليقه عن معاذ، وعبد الأعلى، يشعر أنه يعرف روايتهما، ولذا فقد حاولت معرفة السبب فنظرت في الرواة عن معاذ، وعبد الأعلى فتبين لي ما يلي:

– بعض الطرق إليهما – معاذ وعبد الأعلى – من طريق رواة ليس لهم رواية في صحيح البخاري، مثل يوسف بن حماد المعنى، عن عبد الأعلى، وهارون بن عبد الله عن معاذ(١).

– بعض الطرق إليهما – معاذ وعبد الأعلى – من طريق رواة لهم رواية في البخاري ولكن ليس عن معاذ، وعبد الأعلى، مثل أبو بكر بن محمد بن أبي شيبة، ليس له رواية في البخاري، عن عبد الأعلى ومعاذ، وله عن غيرهما، والحسن بن محمد الزعفراني ليس له رواية في البخاري، عن معاذ، وله عن غيره، وعبيد الله بن سعيد ليس له رواية في البخاري، عن معاذ، وله عن غيره(٢).

– بعض روايات معاذ، وعبد الأعلى من طريق رواة لهم روايات في البخاري عنهما، لكن متونها لا تحقق غرض البخاري في الباب، فمثلا أخرج البخاري رواية روح في موضعين (كتاب المغازي – باب قتل أبي جهل)(٣)، وفي (كتاب الجهاد والسير – باب من غلب العدو فأقام على عرصتهم ثلاثا)(٤)، فنظرت في رواية عياش بن الوليد الرقام عن عبد الأعلى، فتبين أن متنها لا يحقق غرض البخاري هذا.

– بعض الروايات غلب على ظني أنه ليس للبخاري فيها سند، مثل رواية محمد بن المثنى، له في البخاري عن معاذ، ومتنها محقق لغرض البخاري، لكن الظاهر أن الحديث لا يوجد عند البخاري من هذه الطريق.

---

(١) بحثت عن روايتهم في الصحيح فلم أجد لهم رواية، وكذلك في تراجمهم في تهذيب الكمال وغيره فلم يذكروا لهم رواية في البخاري.

(٢) بحثت في روايتهم في البخاري فلم أجد لهم رواية عن معاذ، أو عبد الأعلى.

(٣) صحيح البخاري (٧٦/٥).

(٤) صحيح البخاري (٧٣/٤).

أما ما يتعلق بمسلم فالظاهر أن سبب اختياره لرواية روح، أنه لم يتوافر لديه إلا ما أخرجه، فقد روى الحديث من طريق (روح، وعبد الأعلى، عن سعيد)[1]، ولم يروه عن معاذ مطلقا.

قلت: كل ذلك تنزلا لقول النسائي في روح أنه ليس بالقوي، وإلا – فكما سبق – روح: ثقة قوي، بل قدمه أبو حاتم على بعض أصحاب سعيد فيه، وحديثنا هذا عن سعيد.

الحديث الثاني: قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ: أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « إِذَا كَانَ جُنْحُ اللَّيْلِ أَوْ أَمْسَيْتُمْ، فَكُفُّوا صِبْيَانَكُمْ؛ فَإِنَّ الشَّيَاطِينَ تَنْتَشِرُ حِينَئِذٍ، فَإِذَا ذَهَبَ سَاعَةٌ مِنَ اللَّيْلِ فَخُلُّوهُمْ، فَأَغْلِقُوا الْأَبْوَابَ، وَاذْكُرُوا اسْمَ اللهِ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَفْتَحُ بَابًا مُغْلَقًا، وَأَوْكُوا قِرَبَكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللهِ، وَخَمِّرُوا آنِيَتَكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللهِ، وَلَوْ أَنْ تَعْرُضُوا عَلَيْهَا شَيْئًا، وَأَطْفِئُوا مَصَابِيحَكُمْ»[2].

قلت: لم ينفرد روحٌ بهذا الحديث عن ابن جريج، فقد تابعه، ثقات؛ منهم من داخل الصحيحين أو أحدهما، ومنهم من خارج الصحيحين، فمن المتابعات من الصحيحين أو أحدهما:

– محمد بن عبد الله بن المثنى الخزرجي الأنصاري[3]، وهو ثقة، قال يحيى بن معين: (ثقة)[4]، (وقال أبو حاتم: صدوق. وقال مرة: لم أر من الأئمة إلا ثلاثة: أحمد بن حنبل، وسليمان بن داود الهاشمي، ومحمد بن عبد الله

(١) أخرجه مسلم في "صحيحه" (١٦٤/٨) برقم: (٢٨٧٥).
(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٢٨/٤) برقم: (٣٣٠٤)، (١١١/٧) برقم: (٥٦٢٣)، ومسلم في "صحيحه" (١٠٦/٦) برقم: (٢٠١٢).
(٣) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٢٣/٤) برقم: (٣٢٨٠).
(٤) تهذيب الكمال: (٥٣٩/٢٥ رقم ٥٣٧٢).

الأنصاري)، وقال النسائي: (ليس به بأس)[١]، وقال الحافظ: (ثقة، من التاسعة)[٢].

– أبو عاصم النبيل، الضحاك بن مخلد[٣]، وهو ثقة حافظ، وقال أبو حاتم: (صدوق، وهو أحب إلي من روح بن عبادة)، وقال أبو داود: كان يحفظ قدر ألف حديث من جيد حديثه، وكان فيه مزاح)، وقال ابن سعد: (كان ثقة فقيها)[٤]، وقال أبو عمر ابن عبد البر: (أجمعوا على أنه صدوق ثقة)، وقال الخليلي: (إمام متفق عليه زهدا وعلما وديانة وإثباتا)[٥]، وقال الحافظ: (ثقة ثبت، من التاسعة)[٦].

ومن المتابعات خارج الصحيحين:

– يحيى بن سعيد بن فروخ القطان[٧]، قال أبو حاتم: (ثقة حافظ)، وقال أبو زرعة: (كان من الثقات الحفاظ)، وقال النسائي: (ثقة ثبت مرضي)[٨]، وقال أحمد بن حنبل: (ما رأيت أحدا أثبت من يحيى)[٩]، قال الحافظ: (ثقة متقن حافظ، إمام قدوة، من كبار التاسعة)[١٠].

---

(١) تهذيب التهذيب: (٦١٤/٣).

(٢) تقريب التهذيب: (٨٦٥/١ رقم ٦٠٨٤).

(٣) أخرجه مسلم (١٠٦/٦) برقم: (٢٠١٢).

(٤) تهذيب التهذيب: (٢٢٥/٢).

(٥) إكمال تهذيب الكمال: (٢٥/٧).

(٦) تقريب التهذيب: (٤٥٩/١ رقم ٢٩٩٤).

(٧) أخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" (٢٤٨/١) برقم: (١٣١)، وابن حبان في "صحيحه" (٨٨/٤) برقم: (١٢٧٢)، والنسائي في "الكبرى" (٢٧٤/٩) برقم: (١٠٥١٣)، وأبو داود في "سننه" (٣٩٣/٣) برقم: (٣٧٣١).

(٨) تهذيب التهذيب: (٣٥٧/٤).

(٩) تهذيب الكمال: (٣٢٩/٣١ رقم ٦٨٣٤).

(١٠) تقريب التهذيب: (١٠٥٥/١ رقم ٧٦٠٧).

قلت: وبذلك يتأكد لنا صحة منهج الشيخين في اختيار المرويات المعتمد على تحقق الموافقة بين الثقات، فرَوح لما وافق الثقات ازداد قبولا وثقة، بالرغم من كونه ثقة بنفسه؛ لأن خبر الثقة الموافق لغيره، أعلى من خبر الثقة الفرد.

أما عن اختيار الشيخين لهذا الخبر – إذا وافقنا النسائي على قوله في رَوح، تنزلا – فالذي يظهر أن سببه الغرض الفقهي، فالبخاري مثلا أخرج خبرَ روح في موضعين هما: (كتاب بدء الخلق – باب خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال)[1]، (كتاب الأشربة – باب تغطية الإناء)[2]، وبالرجوع لرواية محمد بن عبد الله الأنصاري لا نجدها تخدم هاتين الترجمتين، أما رواية أبي عاصم النبيل فمع كونها مختصرة، لم يخرجها البخاري ولا دليل على أنها لديه.

وأما مسلم فقد جعل لفظ رواية روح أصلا، وأحال عليها رواية أبي عاصم النبيل حيث لم يسق لفظها، بل قال: (كرواية رَوح)، الأمر الذي يعني أنها الأتم لفظا، والأحسن سياقة.

الحديث الثالث: قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «أَلَمْ أُخْبَرْ أَنَّكَ تَقُومُ اللَّيْلَ وَتَصُومُ النَّهَارَ؟ قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: «فَلَا تَفْعَلْ، قُمْ وَنَمْ، وَصُمْ وَأَفْطِرْ؛ فَإِنَّ لِجَسَدِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِعَيْنِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِزَوْرِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِزَوْجِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّكَ عَسَى أَنْ يَطُولَ بِكَ عُمُرٌ، وَإِنَّ مِنْ حَسْبِكَ أَنْ تَصُومَ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنَّ بِكُلِّ حَسَنَةٍ عَشْرَ أَمْثَالِهَا، فَذَلِكَ الدَّهْرُ كُلُّهُ». قَالَ: فَشَدَّدْتُ فَشُدِّدَ عَلَيَّ، فَقُلْتُ: فَإِنِّي أُطِيقُ غَيْرَ ذَلِكَ، قَالَ: «فَصُمْ مِنْ كُلِّ جُمُعَةٍ ثَلَاثَةَ

(١) صحيح البخاري (١٢٨/٤).

(٢) السابق (٣١/٨).

أَيَّامٍ». قَالَ: فَشَدَّدْتُ فَشُدِّدَ عَلَيَّ، قُلْتُ: أُطِيقُ غَيْرَ ذَلِكَ، قَالَ: «فَصُمْ صَوْمَ نَبِيِّ اللهِ دَاوُدَ». قُلْتُ: وَمَا صَوْمُ نَبِيِّ اللهِ دَاوُدَ؟ قَالَ: «نِصْفُ الدَّهْرِ»(١).

قلت: ليس لرَوح متابعاتٌ في هذا الحديث داخل الصحيحين، بل له متابع ثقة خارجهما، أخرجه النسائي في الكبرى من طريق يزيد بن زريع العيشي(٢)، عن حسين المعلم به.

ويزيد ثقة متقن، (وقال أبو حاتم: (ثقة إمام)، وقال ابن سعد: (كان ثقة حجة، كثير الحديث)، وقال النسائي: (ثقة)، وقال الزهري، عن عفان: (كان أثبت الناس)، وقال أحمد: (ما أتقنه وما أحفظه، يا لك من صحة حديث صدوق متقن))(٣)، قال الحافظ: (ريحانة البصرة، ثقة ثبت، من الثامنة)(٤).

لكن وجدت متابعات لمن فوق رَوح، في هذا الحديث في الصحيحين أو أحدهما؛ منها:

* متابعات حسين المعلم عن يحيى، عن أبي سلمة به؛ من طريق: أبي عمرو الأوزاعي(٥)، وعلي بن المبارك الهنائي(٦)، وعكرمة بن عمار(٧).

---

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٣١/٨) برقم: (٦١٣٤)، ومسلم في "صحيحه" (١٦٣/٣) برقم: (١١٥٩)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٨٥/٢) برقم: (٣٣٤٥)، عن روح بن عبادة: حدثنا حسين، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة به، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٨٥/٢) برقم: (٣٣٤٧) عن روح بن عبادة، قال: ثنا محمد بن أبي حفصة، قال: ثنا ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، وأبي سلمة بن عبد الرحمن به.

(٢) أخرجه النسائي في "الكبرى" (٢٥٩/٣) برقم: (٢٩٣٥).

(٣) تهذيب التهذيب (٤١١/٤).

(٤) تقريب التهذيب (١٠٧٤/١ رقم ٧٧٦٤).

(٥) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٣٩/٣) برقم: (١٩٧٥)، (٣١/٧) برقم: (٥١٩٩)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٣٧/٨) برقم: (٣٥٧١)، والنسائي في "الكبرى" (٢٥٨/٣) برقم: (٢٩٣٤).

(٦) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٣٩/٣) برقم: (١٩٧٤).

(٧) أخرجه مسلم في "صحيحه" (١٦٢/٣) برقم: (١١٥٩)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٥١٥/٣) برقم: (٢١١٠).

* متابعات يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه؛ من طريق: محمد بن عبد الرحمن الزهري[١]، ومحمد بن مسلم الزهري[٢].

* متابعات أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه؛ من طريق: السائب بن فروخ الشاعر[٣]، وسعيد بن المسيب[٤]، وأبي المليح بن أسامة الهذلي[٥]، وعمرو بن أوس بن أبي أوس الثقفي[٦]، ومجاهد بن جبر المخزومي[٧]، وسعيد بن مينا الحجازي[٨]، وعمرو أو عمير بن الأسود الداراني[٩].

---

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٩٦/٦) برقم: (٥٠٥٤)، ومسلم في "صحيحه" (١٦٣/٣) برقم: (١١٥٩)، والبيهقي في "سننه الكبير" (٣٩٦/٢) برقم: (٤١٢٧).

(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٤٠/٣) برقم: (١٩٧٦)، (١٦٠/٤) برقم: (٣٤١٨)، ومسلم في "صحيحه" (١٦٢/٣) برقم: (١١٥٩)، وابن حبان في "صحيحه" (٦٤/٢) برقم: (٣٥٢)، (٤١٨/٨) برقم: (٣٦٦٠)، والنسائي في "المجتبى" (٤٧٨/١) برقم: (٥/٢٣٩١).

(٣) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٥٤/٢) برقم: (١١٥٣)، (٤٠/٣) برقم: (١٩٧٧)، (٤٠/٣) برقم: (١٩٧٩)، (١٦٠/٤) برقم: (٣٤١٩)، ومسلم في "صحيحه" (١٦٤/٣) برقم: (١١٥٩)، (١٦٤/٣) برقم: (١١٥٩)، (١٦٤/٣) برقم: (١١٥٩)، (١٦٥/٣) برقم: (١١٥٩)، (١٦٥/٣) برقم: (١١٥٩).

(٤) والبخاري في "صحيحه" (٤٠/٣) برقم: (١٩٧٦)، (١٦٠/٤) برقم: (٣٤١٨)، ومسلم في "صحيحه" (١٦٢/٣) برقم: (١١٥٩).

(٥) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٤١/٣) برقم: (١٩٨٠)، (٦٢/٨) برقم: (٦٢٧٧)، ومسلم في "صحيحه" (١٦٥/٣) برقم: (١١٥٩)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٠٢/٨) برقم: (٣٦٤٠).

(٦) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٥٠/٢) برقم: (١١٣١)، (١٦٠/٤) برقم: (٣٤٢٠)، ومسلم في "صحيحه" (١٦٥/٣) برقم: (١١٥٩)، (١٦٥/٣) برقم: (١١٥٩).

(٧) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٤٠/٣) برقم: (١٩٧٨)، (١٩٦/٦) برقم: (٥٠٥٢)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٣٠٣/١) برقم: (١٩٧)، (٥١١/٣) برقم: (٢١٠٥).

(٨) أخرجه مسلم في "صحيحه" (١٦٦/٣) برقم: (١١٥٩)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٠٠/٨) برقم: (٣٦٣٨)، وأحمد في "مسنده" (١٤٣٥/٣) برقم: (٦٩٥١).

(٩) أخرجه مسلم في "صحيحه" (١٦٦/٣) برقم: (١١٥٩)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٥١٢/٣) برقم: (٢١٠٦)، (٥٢٣/٣) برقم: (٢١٢١).

قلت: بهذه المتابعات لرَوح ومن فوقه، يتأكد لدينا يقينا أن الحديث صحيح ثابت من طريق رَوح، وأن الشيخين أبدعا في انتقائهما لأحاديث كتابيهما، وبلغا ذِروة الفهم لهذا العلم الشريف.

قلت: أما عن سبب اخراج الشيخين لرواية رَوح هنا بالرغم من توافر تلك الروايات والطرق الكثيرة، فالحقيقة لم أجد ما يميز رواية روح عن غيرها، لكن السبب يرجع – والله أعلم – إلى أن من عادة المحدثين عدم تكرار الحديثين في موضعين بنفس السند والمتن إلا عند الضرورة، وبما أن رَوح ثقة عندهم، فلن يلجؤوا لتكرار الحديث، إذا كان لديهم رواية عنه، يعني أنهم لما استنفدوا الروايات من طريق غيره، واحتاجوا للحديث في مواضع أخرى، أخرجوا الحديث من طريقه في تلك المواضع – والله أعلم –.

الحديث الرابع: قال الإمام البخاري رحمه الله: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي زِيَادٌ: أَنَّ ثَابِتًا أَخْبَرَهُ وَهُوَ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «يُسَلِّمُ الرَّاكِبُ عَلَى الْمَاشِي، وَالْمَاشِي عَلَى الْقَاعِدِ، وَالْقَلِيلُ عَلَى الْكَثِيرِ»[(١)].

قلت: لم يتفرد روحٌ بهذا الحديث عن ابن جريج، بل تابعه ثقات في الصحيحين وغيرهما، أما في الصحيحين:

– أبو عاصم النبيل[(٢)]، الضحاك بن مخلد، وهو ثقة حجة – كما سبق في ترجمته سابقا[(٣)] – .

---

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٥٢/٨) برقم: (٦٢٣٣)، ومسلم في "صحيحه" (٢/٧) برقم: (٢١٦٠) وأبو داود في "سننه" (٥١٧/٤)، والبيهقي في "سننه الكبير" (٢٠٣/٩) برقم: (١٨٧٨٧)، وأحمد في "مسنده" (١٧٤٥/٢) برقم: (٨٤٢٨)، (٢١٨٨/٢) برقم: (١٠٧٧٤) جميعا عن روح، عن ابن جريج، عن زياد، عن ثابت، عن أبي هريرة.

(٢) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٢/٧) برقم: (٢١٦٠).

(٣) انظر ترجمته في الحديث الثاني من أحاديث رَوح.

– مخلد بن يزيد الحراني[١]، وهو صدوق أو أعلى، (قال أبو حاتم: (صدوق)، وقال أحمد: (لا بأس به وكان يهم)[٢]، وقال يحيى بن معين، وأبو داود، ويعقوب ابن سفيان: (ثقة)[٣]، وقال الذهبي: (ثقة)[٤].

وقال الحافظ: (صدوق له أوهام، من كبار التاسعة)[٥].

وتابعه راوٍ خارج الصحيحين وهو عبد الله بن الحارث بن عبد الملك المخزومي[٦]، وهو ثقة، (قال أحمد بن حنبل: (ما به بأس)، وقال يعقوب بن شيبة: (ثقة)[٧]، وقال الذهبي: (ثقة)[٨]، وقال الحافظ: (ثقة، من الثامنة)[٩].

قلت: وجدت متابعة لمن هو فوق رَوح، وهي متابعة همام بن منبه لثابت مولى عبد الرحمن بن زيد، أخرجها البخاري عن شيخه (محمد بن مقاتل أبو الحسن: أخبرنا عبد الله: أخبرنا معمر، عن همام، عن أبي هريرة)[١٠].

قلت: تبين بذلك أن الحديث ثابت صحيح، وأن رَوح قد وافق الثقات فيه، فحتى لو كان كما وصفه النسائي (ليس بالقوي) فإنه قد أصاب في هذا الحديث.

أما عن سبب إخراج الشيخين لرواية رَوح بالرغم من توافرها من طريق غيره، فهو – كما سبق في الحديث الذي قبله – متعلق بمنهجيتهم في تكرار الحديث،

---

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٥٢/٨) برقم: (٦٢٣٢).

(٢) تهذيب التهذيب: (٤٢/٤).

(٣) تهذيب الكمال: (٣٤٣/٢٧ رقم ٥٨٤٣).

(٤) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: (٢٥٩/٤ رقم ٥٣٤٢).

(٥) تقريب التهذيب: (٩٢٨/١ رقم ٦٥٨٤).

(٦) أخرجه أحمد في "مسنده" (٢١٨٨/٢) برقم: (١٠٧٧٤).

(٧) تهذيب الكمال: (٣٩٤/١٤ رقم ٣٢١٤).

(٨) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: (٩٩/٣ رقم ٢٦٧٤).

(٩) تقريب التهذيب: (٤٩٨/١ رقم ٣٢٨٠).

(١٠) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٥٢/٨) برقم: (٦٢٣١).

فإنهم لا يكررون الحديث بسنده ومتنه في أكثر من موضع إلا عند الضرورة، أما إن وجدوه من طريق مقبولة عندهم فإنهم لا يتركونها، وما دام روح ثقة عندهم فقد أخرجوا الحديث عنه في موضع كما أخرجوه عن غيره في مواضع – والله أعلم –.

الحديث الخامس: قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ، أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ أَنَسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ مَنْ أَبِي؟ قَالَ: «أَبُوكَ فُلاَنٌ»، وَنَزَلَتْ: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ} [المائدة: ١٠١] الآيَةَ[(١)].

قلت: لم ينفرد روحٌ بهذا الحديث عن شعبة، بل وافقه ثقات في الصحيحين، أو أحدهما، وغيرهم، فمن المتابعات في أحد الصحيحين:

– الوليد بن عبد الرحمن بن حبيب الجارودي، عن شعبة به[(٢)]، وهو ثقة، قال الدارقطني: (ثقة)، وذكره ابن حبان في " الثقات "[(٣)]، وقال الحافظ: (ثقة، من كبار العاشرة)[(٤)].

– النضر بن شميل، عن شعبة به[(٥)]، وهو ثقة إمام، قال أبو حاتم: (ثقة صاحب سنة)، وقال ابن معين والنسائي: (ثقة)[(٦)]، وقال الذهبي: (ثقة إمام صاحب سنة)[(٧)]، وقال الحافظ: (ثقة ثبت، من كبار التاسعة)[(٨)].

---

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٩٦/٩) برقم: (٧٢٩٥)، ومسلم في "صحيحه" (٩٣/٧) برقم: (٢٣٥٩)، والترمذي في "جامعه" (١٤٤/٥) برقم: (٣٠٥٦)، وأحمد في "مسنده" (٢٧٨١/٥) برقم: (١٣٣٤٩)، والبزار في "مسنده" (٤٩٠/١٣) برقم: (٧٣٠٠) جميعا عن روح، عن شعبة، عن موسى، عن أنس.

(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٥٤/٦) برقم: (٤٦٢١).

(٣) تهذيب التهذيب: (٣١٨/٤).

(٤) تقريب التهذيب: (١٠٣٩/١ رقم ٧٤٨٤).

(٥) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٩٢/٧) برقم: (٢٣٥٩).

(٦) تهذيب التهذيب: (٢٢٢/٤).

(٧) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: (٣٩٤/٤ رقم ٥٨٣١).

(٨) تقريب التهذيب: (١٠٠١/١ رقم ٧١٨٥).

قلت: وقد وجدت في الصحيحين، أو أحدهما، متابعات لمن فوق روحٍ؛ فمن ذلك:

* متابعات موسى بن أنس، عن أنس رضي الله عنه: قتادة بن دعامة السدوسي[١]، محمد بن مسلم بن شهاب الزهري[٢]، هلال بن علي بن أسامة[٣].

وهكذا يتبين صحة حديث روح، حتى على وصف النسائي له، لموافقته لهؤلاء الثقات، مما يؤكد لنا تفوق منهجية الشيخين في صحيحيهما.

أما عن سبب إخراج الشيخين لرواية روحٍ، بالرغم من توافر روايات هؤلاء الأثبات، فهذا يرجع لغرض فقهي، فالبخاري أخرج رواية روحٍ في (كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة – باب ما يكره من كثرة السؤال)[٤]، وأخرجه مسلم في (كتاب الفضائل – باب توقيره صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وترك إكثار سؤاله عما لا ضرورة إليه)[٥]، أي أنهما أخرجاها في باب يتعلق بالنهي عن كثرة السؤال، وهذا يناسبه لفظ رواية روح، بينما لفظ رواية الوليد: (لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا)[٦]، ولفظ رواية النضر بن شميل: (عرضت عليَّ الجنة والنار فلم أر كاليوم في الخير والشر، ولو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا)[٧].

---

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٧٧/٨) برقم: (٦٣٦٢)، (٥٣/٩) برقم: (٧٠٨٩)، (٥٣/٩) برقم: (٧٠٩٠)، (٥٣/٩) برقم: (٧٠٩١)، ومسلم في "صحيحه" (٩٤/٧) برقم: (٢٣٥٩)، (٩٤/٧) برقم: (٢٣٥٩).

(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٣٠/١) برقم: (٩٣)، (١١٣/١) برقم: (٥٤٠)، (٩٥/٩) برقم: (٧٢٩٤)، ومسلم في "صحيحه" (٩٣/٧) برقم: (٢٣٥٩)، (٩٣/٧) برقم: (٢٣٥٩).

(٣) والبخاري في "صحيحه" (١٥٠/١) برقم: (٧٤٩)، (٩٩/٨) برقم: (٦٤٦٨).

(٤) صحيح البخاري (٩٦/٩).

(٥) صحيح مسلم (٩٣/٧).

(٦) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٥٤/٦) برقم: (٤٦٢١).

(٧) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٩٢/٧) برقم: (٢٣٥٩).

قلت: وجدت للبخاري روايةً عاليةً عن شعبة (بينهما راوٍ واحد)، حيث قال: (حدثنا سليمان بن حرب: حدثنا شعبة به)[١]، في حين أن روايته من طريق روحٍ، عن شعبة، جاءت نازلة (بينهما رجلان)، حيث قال: (حدثنا محمد بن عبد الرحيم، أخبرنا روح بن عبادة، حدثنا شعبة)[٢]، يعني نزل البخاري في هذه الرواية، على خلاف عادته في طلب العلو، وسبب ذلك نفس السبب أعلاه، أي أنه نزل لخدمة غرضه الفقهي، فكما سبق أخرج البخاري رواية روحٍ في (كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة – باب ما يكره من كثرة السؤال)[٣]، ولفظ الرواية العالية لا يخدم غرضه هذا، حيث جاءت بلفظ: (لو تعلمون ما أعلم، لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا)[٤].

المطلب الثاني: الأحاديث التي أخرجها الشيخان عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر:

ترجمة الراوي شريك: قال النسائي: «شريك هذا هو ابن عبد الله بن أبي نمر ليس بالقوي في الحديث»[٥].

(ذكره البخاري في الكبير ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا)[٦]، وقال الآجري، عن أبى داود: (ثقة)، وقال محمد بن سعد: (كان ثقة كثير الحديث)، وقال ابن معين، والنسائي: (ليس به بأس)، وقال أبو أحمد بن عدي: (وشريك رجل مشهور من أهل المدينة، حدث عنه مالك وغير مالك من الثقات، وحديثه إذا روى عنه ثقة فلا بأس بروايته إلا أن يروى عنه ضعيف)، ونقل الذهبي عن الدارقطني قال: (عندي ليس به بأس)، وقال ابن معين، والنسائي مرة: (ليس بالقوي، وقد جهل

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٠٢/٨) برقم: (٦٤٨٦).

(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٩٦/٩) برقم: (٧٢٩٥).

(٣) صحيح البخاري (٩٦/٩).

(٤) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٠٢/٨) برقم: (٦٤٨٦).

(٥) السنن الكبرى للنسائي (٦٧/٣ رقم ٢٣٦٣)، من تكلم فيه وهو موثق للذهبي (ص: ٩٩ رقم ١٥٨).

(٦) التاريخ الكبير للبخاري (٤/ ٢٣٦ رقم ٢٦٤٥).

عليه أبو محمد بن حزم، واتهمه بالوضع)، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: (ربما أخطأ)[1]، وقال الحافظ: (صدوق يخطئ من الخامسة)[2].

قلت: بالنظر في هذه الأقوال لأهل العلم يمكن القول: أن شريك بالرغم من أنه لم يبلغ درجة الثقة فإنه ليس بالضعيف، بل هو في مرتبة متوسطة فهو صدوق في نفسه، فإذا حدث عنه الضعفاء فيتقى حديثه كما قال ابن عدي، أما قول النسائي وابن معين: ليس بالقوي، فقد قابله قولهم: لا بأس به، وعليه فيمكن تفسير قول النسائي: ليس بالقوي بأنه الصدوق الذي يقع منه الخطأ، قال الذهبي: (ولا ريب أنه ليس في الثبت كيحيى بن سعيد الأنصاري)[3].

أحاديث شريك في الصحيحين: الحديث الأول: قال الإمام البخاري رحمه الله: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو ضَمْرَةَ أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللهِ ابْنِ أَبِي نَمِرٍ: أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَذْكُرُ: أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مِنْ بَابٍ كَانَ وِجَاهَ الْمِنْبَرِ، وَرَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَائِمٌ يَخْطُبُ، فَاسْتَقْبَلَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَائِمًا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَلَكَتِ الْمَوَاشِي، وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ، فَادْعُ اللهَ يُغِيثُنَا . قَالَ: فَرَفَعَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَيْهِ فَقَالَ: "اللَّهُمَّ اسْقِنَا، اللَّهُمَّ اسْقِنَا، اللَّهُمَّ اسْقِنَا". قَالَ أَنَسٌ: وَلَا وَاللهِ مَا نَرَى فِي السَّمَاءِ مِنْ سَحَابٍ، وَلَا قَزَعَةً، وَلَا شَيْئًا، وَمَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ سَلْعٍ مِنْ بَيْتٍ، وَلَا دَارٍ. قَالَ: فَطَلَعَتْ مِنْ وَرَائِهِ سَحَابَةٌ مِثْلُ التُّرْسِ، فَلَمَّا تَوَسَّطَتِ السَّمَاءَ انْتَشَرَتْ، ثُمَّ أَمْطَرَتْ، قَالَ: وَاللهِ مَا رَأَيْنَا الشَّمْسَ سِتًّا، ثُمَّ دَخَلَ رَجُلٌ مِنْ ذَلِكَ الْبَابِ فِي الْجُمُعَةِ الْمُقْبِلَةِ، وَرَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَائِمٌ يَخْطُبُ، فَاسْتَقْبَلَهُ قَائِمًا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَلَكَتِ

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء ط الرسالة (١٥٩/٦ رقم ٧٣)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٤٧٥/١٢ رقم ٢٧٣٧)، الكاشف (٤٨٥/١ رقم ٢٢٧٧)، من تكلم فيه وهو موثق للذهبي (ص: ٩٩ رقم ١٥٨)، تهذيب التهذيب (٣٣٨/٤).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٢٦٦ رقم ٢٧٨٨).

(٣) سير أعلام النبلاء ط الرسالة (١٥٩/٦ رقم ٧٣.

الْأَمْوَالُ، وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ، فَادْعُ اللهَ يُمْسِكْهَا. قَالَ: فَرَفَعَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ: "اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا، اللَّهُمَّ عَلَى الْآكَامِ وَالْجِبَالِ، وَالْآجَامِ وَالظِّرَابِ، وَالْأَوْدِيَةِ وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ". قَالَ: فَانْقَطَعَتْ، وَخَرَجْنَا نَمْشِي فِي الشَّمْسِ قَالَ شَرِيكٌ: فَسَأَلْتُ أَنَسًا: أَهُوَ الرَّجُلُ الْأَوَّلُ؟ قَالَ: لَا أَدْرِي(١).

قلت: قد يستنكر بعض الدارسين إخراج البخاري ومسلم هذا الحديث من طريق شريك بن عبد الله بن أبي نمر بحجة أنه صدوق يخطئ بأحسن أحواله.

والجواب: أن من عرف طريقة الشيخين الفريدة في انتقاء الرواة والمرويات، علم أنهم ما كانوا ليفعلوا ذلك إلا لتوافر القرائن التي تؤكد صحة ما اختاروه من مرويات شريك، فعند البحث في روايات هذا الحديث نجد أن كلا من البخاري ومسلم أخرجا هذا الحديث من طريق رواة تابعوا شريكا عن أنس رضي الله عنه، وهم:

---

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢٨/٢) برقم: (١٠١٣)، (٢٨/٢) برقم: (١٠١٤)، (٢٩/٢) برقم: (١٠١٦)، (٢٩/٢) برقم: (١٠١٧)، (٢٩/٢) برقم: (١٠١٩)، (٧٤/٨) برقم: (٦٣٤١)، ومسلم في "صحيحه" (٢٤/٣) برقم: (٨٩٧)، ومالك في "الموطأ" (٢٦٦/٢) برقم: (٢٠٤/٦٥٠)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٦٥/٣) برقم: (١٧٨٨)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٧٢/٣) برقم: (٩٩٢)، (١٠٤/٧) برقم: (٢٨٥٧)، والنسائي في "المجتبى" (٣٢٢/١) برقم: (١/١٥٠٣)، (٣٢٤/١) برقم: (٣/١٥١٤)، (٣٢٥/١) برقم: (٣/١٥١٧)، والنسائي في "الكبرى" (٣١٥/٢) برقم: (١٨١٨)، (٣١٩/٢) برقم: (١٨٣١)، (٣٢٢/٢) برقم: (١٨٣٧)، وأبو داود في "سننه" (٤٥٧/١)، والبيهقي في "سننه الكبير" (٣٤٣/٣) برقم: (٦٤٧٤)، (٣٥٤/٣) برقم: (٦٥٢٩)، (٣٥٥/٣) برقم: (٦٥٣٠)، والبزار في "مسنده" (٣٢٥/١٢) برقم: (٦١٨٨)، (٣٢٨/١٢) برقم: (٦١٩٥)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣٢١/١) برقم: (١٨٩١)، (٣٢٢/١) برقم: (١٨٩٢)، الطبراني في "الأوسط" (٥١/٩) برقم: (٩١٠٨) جميعا عن شريك عن أنس بن مالك.

– إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة الخزرجي[١]، وهو ثقة حجة، قال أبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي: (ثقة)[٢]، وقال الحافظ: (ثقة حجة، من الرابعة)[٣]، وقال الذهبي: (حجة)[٤].

– ثابت بن أسلم البناني[٥]، وهو ثقة إمام، قال الذهبي: (وكان من أئمة العلم والعمل)، وقال أحمد العجلي: (ثقة رجل صالح)، وقال النسائي: (ثقة)[٦]، وقال الحافظ: (ثقة حجة، من الرابعة)[٧].

– قتادة بن دعامة السدوسي[٨]، وهو إمام حجة، قال سعيد بن المسيب قال: (ما أتاني عراقي أحسن من قتادة)، وقال بكير بن عبد الله المزني: (ما رأيت الذي هو أحفظ منه ولا أجدر أن يؤدي الحديث كما سمعه)، وقال ابن سيرين: (قتادة هو أحفظ الناس)[٩]، وقال الحافظ: (ثقة ثبت، وهو رأس الطبقة الرابعة)[١٠].

---

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٢/٢) برقم: (٩٣٣)، (٢٩/٢) برقم: (١٠١٨)، (٣٢/٢) برقم: (١٠٣٣)، ومسلم في "صحيحه" (٢٥/٣) برقم: (٨٩٧).

(٢) تهذيب التهذيب: (١٢٢/١).

(٣) تقريب التهذيب (١٣٠/١ رقم ٣٧٠).

(٤) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (١٠٠/٢ رقم ٣٠٧).

(٥) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٢/٢) برقم: (٩٣٢)، (٣٠/٢) برقم: (١٠٢١)، (١٩٥/٤) برقم: (٣٥٨٢)، ومسلم في "صحيحه" (٢٤/٣) برقم: (٨٩٥)، (٢٥/٣) برقم: (٨٩٧)، (٢٥/٣) برقم: (٨٩٧).

(٦) سير أعلام النبلاء (٣٣/٦ رقم ١١).

(٧) تقريب التهذيب (١٣٠/١ رقم ٣٧٠).

(٨) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢٩/٢) برقم: (١٠١٥)، (٣٢/٢) برقم: (١٠٣١)، (١٩٠/٤) برقم: (٣٥٦٥)، (٢٤/٨) برقم: (٦٠٩٣)، (٧٤/٨) برقم: (٦٣٤٢)، ومسلم في "صحيحه" (٢٤/٣) برقم: (٨٩٥)، (٢٤/٣) برقم: (٨٩٥).

(٩) تهذيب التهذيب (٤٢٨/٣).

(١٠) تقريب التهذيب (٧٩٨/١ رقم ٥٥٥٣).

وأخرجه البخاري من طريق راويين عن أنس بن مالك رضي الله عنه، وهما:

– يحيى بن سعيد الأنصاري[١]، وهو إمام من أثبت الناس، (قال أحمد بن حنبل: أثبت الناس، وقال محمد بن سعد: وكان ثقة، كثير الحديث حجة، ثبتا، وقال أبو خيثمة عن أبيه، ويحيى بن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم: ثقة)[٢]، وقال الحافظ: (ثقة ثبت، من الخامسة)[٣].

– عبد العزيز بن صهيب البناني[٤]، وهو ثقة ثبت، قال أحمد بن حنبل: (ثقة، ثقة)، وقال يحيى بن معين: (ثقة)[٥]، وقال الحافظ: (ثقة، من الرابعة)[٦].

وأخرجه مسلم من طريق حفص بن عبيد الله بن أنس بن مالك الأنصاري عن جده أنس رضي الله عنه[٧]، وهو صدوق له اهتمام بحديث جده أنس بن مالك رضي الله عنه، (قال أبو حاتم: (لا يثبت له السماع إلا من جده). وذكره ابن حبان في (الثقات)[٨]، قال الحافظ: (صدوق، من الثالثة)[٩].

قلت: تأكد بهذا التخريج أن الحديث صحيح، حتى بدون رواية شريك مطلقا، مما يدلنا على العبقرية الفذة التي اتبعها هذا الإمامان رحمهما الله في انتقاء أحاديث كتابيهما، حيث تأكد لهم صواب رواية شريك لهذا الحديث لكونه وافق الثقات فيها.

---

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٧٤/٨) برقم: (٦٣٤١).

(٢) تهذيب الكمال (٣٤٦/٣١ رقم ٦٨٣٦).

(٣) تقريب التهذيب (١٠٥٦/١ رقم ٧٦٠٩).

(٤) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٢/٢) برقم: (٩٣٢)، (١٩٥/٤) برقم: (٣٥٨٢).

(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣٨٤/٥ رقم ١٧٩٤).

(٦) تقريب التهذيب (٦١٣/١ رقم ٤١٣٠).

(٧) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٢٥/٣) برقم: (٨٩٧).

(٨) تهذيب الكمال (٢٥/٧ رقم ١٣٩٦).

(٩) تقريب التهذيب (٢٥٨/١ رقم ١٤٢٠).

أما عن إخراج البخاري ومسلم لهذا الحديث من طريق شريك، بالرغم من توافر هؤلاء الثقات الأثبات، فسببه طلب علو الإسناد، فالرواة بين البخاري مسلم وشريك راويان، فمثلا أخرجه البخاري عن شيخه (قتيبة بن سعيد قال: حدثنا إسماعيل بن جعفر، عن شريك)[١]، وأخرجه مسلم عن شيخه (يحيى بن يحيى، إسماعيل بن جعفر، عن شريك)[٢]، بينما عدد الرواة بينهما وبين بقية الرواة عن أنس – (إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة الخزرجي، ثابت بن أسلم البناني، قتادة بن دعامة السدوسي، يحيى بن سعيد الأنصاري، عبد العزيز بن صهيب البناني، حفص بن عبيد الله بن أنس بن مالك الأنصاري) –؛ ثلاثة رواة، فمثلا أخرجه البخاري عن شيخه (إبراهيم بن المنذر قال: حدثنا الوليد قال: حدثنا أبو عمرو قال: حدثني إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة)[٣]، وأخرجه مسلم عن شيخه (داود ابن رشيد، حدثنا الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، حدثني إسحاق)[٤].

الحديث الثاني: قال البخاري رحمه الله: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ، عَنْ شَرِيكِ بْنِ عَبْدِ اللهِ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِرَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ مَسْجِدِ الْكَعْبَةِ: إِنَّهُ جَاءَهُ ثَلَاثَةُ نَفَرٍ قَبْلَ أَنْ يُوحَى إِلَيْهِ، وَهُوَ نَائِمٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، فَقَالَ أَوَّلُهُمْ: أَيُّهُمْ هُوَ؟ فَقَالَ أَوْسَطُهُمْ: هُوَ خَيْرُهُمْ، فَقَالَ آخِرُهُمْ: خُذُوا خَيْرَهُمْ، فَكَانَتْ تِلْكَ اللَّيْلَةَ، فَلَمْ يَرَهُمْ حَتَّى أَتَوْهُ لَيْلَةً أُخْرَى، فِيمَا يَرَى قَلْبُهُ، وَتَنَامُ عَيْنُهُ وَلَا يَنَامُ قَلْبُهُ، وَكَذَلِكَ الْأَنْبِيَاءُ تَنَامُ أَعْيُنُهُمْ وَلَا تَنَامُ قُلُوبُهُمْ، فَلَمْ يُكَلِّمُوهُ حَتَّى احْتَمَلُوهُ، فَوَضَعُوهُ عِنْدَ بِئْرِ زَمْزَمَ، فَتَوَلَّاهُ مِنْهُمْ جِبْرِيلُ، فَشَقَّ جِبْرِيلُ مَا بَيْنَ نَحْرِهِ إِلَى لَبَّتِهِ، حَتَّى فَرَغَ مِنْ صَدْرِهِ وَجَوْفِهِ، فَغَسَلَهُ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ

---

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢٨/٢) برقم: (١٠١٤).
(٢) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٢٤/٣) برقم: (٨٩٧).
(٣) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٢/٢) برقم: (٩٣٣)
(٤) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٢٥/٣) برقم: (٨٩٧)

بِيَدِهِ، حَتَّى أَنْقَى جَوْفَهُ، ثُمَّ أُتِيَ بِطَسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ فِيهِ تَوْرٌ مِنْ ذَهَبٍ، مَحْشُوًّا إِيمَانًا وَحِكْمَةً، فَحَشَا بِهِ صَدْرَهُ وَلَغَادِيدَهُ، يَعْنِي عُرُوقَ حَلْقِهِ، ثُمَّ أَطْبَقَهُ ثُمَّ عَرَجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا(١).

قلت: بعد تخريج الحديث تبين أن شريكا لم ينفرد به، بل شاركه في روايته عن أنس؛ ثقات في الصحيحين، وغيرهما.

فقد أخرجه مسلم من طريق ثابت بن أسلم البناني(٢)، وهو ثقة حجة – كما سبق في ترجمته(٣).

وأخرجه الشيخان من طريق ابن شهاب الزهري، لكن جعلاه عنه عن أنس عن أبي ذر(٤)، والزهري إمام، ثقة، حافظ، (قال أيوب يقول: ما رأيت أحدا أعلم من الزهري)(٥)، وقال ابن حبان: (كان من أحفظ أهل زمانه سياقا لمتون الأخبار، وكان فاضلا فقيها، روى عنه الناس)(٦)، وقال الحافظ: (الفقيه الحافظ، متفق على جلالته وإتقانه وثبته)(٧).

قلت: ولا فرق في جعل الحديث من رواية أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة، أو من روايته عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم، من حيث

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٩١/٤) برقم: (٣٥٧٠)، (١٤٩/٩) برقم: (٧٥١٧)، ومسلم في "صحيحه" (١٠٢/١) برقم: (١٦٢)، والحاكم في "مستدركه" (٤٣١/٢) برقم: (٣٦٣٥)، والبيهقي في "سننه الكبير" (٣٦٠/١) برقم: (١٧١٩)، (٦٢/٧) برقم: (١٣٥١٨) جميعا عن شريك بن عبد الله ابن أبي نمر عن أنس بن مالك.

(٢) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٩٩/١) برقم: (١٦٢)، (١٠١/١) برقم: (١٦٢)

(٣) انظر الحديث الأول من أحاديث شريك.

(٤) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٧٨/١) برقم: (٣٤٩)، ومسلم في "صحيحه" (١٠٢/١) برقم: (١٦٣).

(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (٧١/٨).

(٦) الثقات (٣٤٩/٥).

(٧) تقريب التهذيب: (٨٩٦/١ رقم ٦٣٣٦).

تقوية رواية شريك بمتابعة ابن شهاب، وذلك أن رواية شريك عن أنس جاءت حكاية عن رحلة الإسراء، مما يشعر أن أنس أخذها عن غيره عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا لا بأس في حق الصحابة رضي الله عنهم لما هو معلوم من كونهم جميعا عدولا بتعديل الله لهم، وقد شاع بينهم التحديث بما أخذوه عن بعضهم عن النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة.

أما خارج الصحيحين فقد تابع شريكا عن أنس عدد من الرواة، منهم:

– قتادة بن دعامة السدوسي[١]، وهو ثقة حجة إمام، كما سبق في ترجمته [٢].

– عبد ربه بن سعيد النجاري[٣]، وهو ثقة، قال الإمام أحمد: (شيخ ثقة، مديني)، وقال النسائي: (ثقة)، وقال يحيى بن سعيد القطان: (كان وقادا حي الفؤاد)، وقال ابن معين: (ثقة مأمون)[٤]، قال الذهبي: (حجة)[٥].

– حميد بن أبي حميد الطويل[٦]، وهو ثقة، قال أبو حاتم: (ثقة لا بأس به. وأكبر أصحاب الحسنِ قتادةُ وحميدٌ)، وقال ابن عدي: (له أحاديث كثيرة مستقيمة،

---

(١) أخرجه الحاكم في "مستدركه" (٨١/١) برقم: (٢٧١)، (٨١/١) برقم: (٢٧٢)، والدارقطني في "سننه" (٢٥/١) برقم: (٣٣)، وأحمد في "مسنده" (٢٦٨٠/٥) برقم: (١٢٨٦٩)، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٦٠/٥) برقم: (٣١٨٥)، والطبراني في "الأوسط" (٤١/٧) برقم: (٦٧٩٠)، والطبراني في "الصغير" (٢٦٤/٢) برقم: (١١٣٩) من طريق قتادة بن دعامة، مختصرا.

(٢) انظر ترجمته في الحديث الأول من أحاديث شريك.

(٣) أخرجه الطبراني في "الكبير" (٢٥٧/١) برقم: (٧٤٤) مختصرا.

(٤) تهذيب التهذيب: (٤٨١/٢).

(٥) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: (٢٣٦/٣ رقم ٣١٢٦).

(٦) أخرجه أحمد في "مسنده" (٢٥٩٣/٥) برقم: (١٢٤٩٥)، والبزار في "مسنده" (١٥٣/١٣) برقم: (٦٥٦٥)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٤٥٦/١٦) برقم: (٣٢٣٧٥)، (٤١٠/١٨) برقم: (٣٥٠٩٨)، (٢٥١/٢٠) برقم: (٣٧٧٣٣) من طريق حميد الطويل، مختصرا.

وقد حدث عنه الأئمة)، وقال النسائي: (ثقة)[١]، وقال الحافظ: (ثقة مدلس، وعابه زائدة لدخوله في شيء من أمر الأمراء، من الخامسة)[٢].

قلت: وبذلك تبين أن هذا الحديث بلغ أعلى درجات الصحة، من طريق هؤلاء الثقات الأثبات، الأمر الذي دل على أن شريكا أصاب في روايته لهذا الحديث لموافقته لهم، مما يوضح منهجية الشيخين في انتقاء الأخبار القائمة على الدقة والاحتياط مع الحرص على عدم إهدار أي حرف من السنة.

أما عن سبب رواية الشيخين لهذا الحديث عن شريك عن أنس، بالرغم من توافره عن غيره من الثقات الكبار، فسببه؛ تمام روايته ودقة تفاصيلها، فقد روى الحادثة تامة، ورواها غيره مختصرة – والله أعلم –.

الحديث الثالث: قال البخاري رحمه الله: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ: بِتُّ عِنْدَ خَالَتِي مَيْمُونَةَ، فَتَحَدَّثَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ أَهْلِهِ سَاعَةً ثُمَّ رَقَدَ، فَلَمَّا كَانَ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرُ قَعَدَ، فَنَظَرَ إِلَى السَّمَاءِ فَقَالَ: { إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لآيَاتٍ لأُولِي الأَلْبَابِ } ثُمَّ قَامَ فَتَوَضَّأَ وَاسْتَنَّ فَصَلَّى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً، ثُمَّ أَذَّنَ بِلَالٌ «فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى الصُّبْحَ»[٣].

قلت: بعد تخريج الحديث لم ينفرد شريك بهذا الحديث، فقد شاركه ثقات داخل وخارج الصحيحين؛ وسأكتفي بمن وافقه من رواة الصحيحين لتوفر الغنية بهم عن غيرهم، فقد أخرجه الشيخان من طريق ثقتين؛ هما:

---

(١) تهذيب التهذيب: (٤٩٣/١).

(٢) تقريب التهذيب: (٢٧٤/١ رقم ١٥٥٣).

(٣) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٤١/٦) برقم: (٤٥٦٩)، (٤٨/٨) برقم: (٦٢١٥)، (١٣٥/٩) برقم: (٧٤٥٢)، ومسلم (١٨٢/٢) برقم: (٧٦٣) عن شريك، عن كريب، عن ابن عباس.

– سلمة بن كهيل بن حصين الحضرمي[1]، وهو ثقة ثبت، قال أبو حاتم: (ثقة متقن)، وقال أبو زرعة: (ثقة مأمون ذكي)، وقال أحمد بن حنبل: (متقن للحديث)، وقال النسائي: (ثقة ثبت)[2]، وقال الحافظ: (ثقة، من الرابعة)[3].

– مخرمة بن سليمان الوالبي[4]، وهو ثقة (قال أبو حاتم: (صالح الحديث، ثقة)، وقال يحيى بن معين: (يحدث عنه مالك، وهو ثقة)[5]، وقال الحافظ: (ثقة، من الخامسة)[6]، وقال الذهبي: (ثقة)[7].

وأخرجه مسلم من طريق بكير بن عبد الله الضخم[8]، وهو مقبول، قال ابن خلفون في "الثقات": (روى له مسلم في المتابعة)[9]، وقال الحافظ: (مقبول، رمي بالرفض، من السادسة)[10].

قلت: بذلك يتضح صحة الحديث وعلو رتبته، كما أن شريكا أصاب في روايته لهذا الحديث، كونه وافق الثقات الأثبات.

---

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٦٩/٨) برقم: (٦٣١٦)، ومسلم في "صحيحه" (١٧٠/١) برقم: (٣٠٤)، (١٧٨/٢) برقم: (٧٦٣)، (١٨٠/٢) برقم: (٧٦٣)، (١٨١/٢) برقم: (٧٦٣)، (١٨١/٢) برقم: (٧٦٣)، (١٨١/٢) برقم: (٧٦٣).

(٢) تهذيب الكمال: (٣١٣/١١ رقم ٢٤٦٧).

(٣) تقريب التهذيب: (٤٠٢/١ رقم ٢٥٢١).

(٤) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٤١/١) برقم: (٦٩٨)، ومسلم في "صحيحه" (١٧٩/٢) برقم: (٧٦٣).

(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (٣٦٣/٨).

(٦) تقريب التهذيب: (٩٢٦/١ رقم٦٥٧١).

(٧) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: (٢٥٧/٤).

(٨) أخرجه مسلم في "صحيحه" (١٨١/٢) برقم: (٧٦٣).

(٩) إكمال تهذيب الكمال: (٣١/٣).

(١٠) تقريب التهذيب: (١٧٧/١ رقم ٧٦٩).

أما عن اختيار الشيخين لرواية شريك بالرغم من صحتها من طريق غيره، فسببه طلب علو الإسناد، إذ تبين أن بين البخاري وشريك في هذا الحديث راويين، وبين مسلم وشريك ثلاثة رواة، فمثلا رواه البخاري عن (ابن أبي مريم: حدثنا محمد بن جعفر قال: أخبرني شريك)[١]، ورواه مسلم (عن أبي بكر بن إسحاق، أخبرنا ابن أبي مريم، أخبرنا محمد بن جعفر: أخبرني شريك بن أبي نمر)[٢]، بينما نجد عدد الرواة بينهما وبين مخرمة أربعة رواة.

أما عن عدد الرواة بينهما وبين سلمة بن كهيل فقد تساوى مع عدد الرواة بينهم وبين شريك، مما يعني أن لهم غرضا آخر غير طلب علو الإسناد، فأما البخاري فقد أخرج رواية شريك في موضعين في صحيحه؛ الأول: (كتاب التوحيد – باب ما جاء في تخليق السماوات والأرض وغيرها)[٣]، وساق المتن الذي سقته أعلاه، وهو المناسب لهذا الباب لذكره الآية المتعلقة بلق السماوات والأرض.

أما الموضع الثاني فهو (كتاب الأدب – باب رفع البصر إلى السماء)[٤]، وجاء في متنه: (فلما كان ثلث الليل الآخر أو بعضه قعد فنظر إلى السماء)، وهو المناسب لهذا الباب أيضا لذكره رفع النبي صلى الله عليه وسلم بصره إلى السماء، في حين أنه ساق رواية سلمة في (كتاب الدعوات – باب الدعاء إذا انتبه بالليل)[٥]، وليس في لفظها ما يناسب البابين الذين أخرج فيهما رواية شريك.

الحديث الرابع: قال الإمام مسلم: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: مَا صَلَّيْتُ

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٤٨/٨) برقم: (٦٢١٥)، (١٣٥/٩) برقم: (٧٤٥٢).

(٢) أخرجه مسلم في "صحيحه" (١٨٢/٢) برقم: (٧٦٣).

(٣) صحيح البخاري (١٣٥/٩) برقم: (٧٤٥٢).

(٤) صحيح البخاري (٤٨/٨) برقم: (٦٢١٥).

(٥) صحيح البخاري (٦٩/٨) برقم: (٦٣١٦).

وَرَاءَ إِمَامٍ قَطُّ أَخَفَّ صَلَاةً وَلَا أَتَمَّ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَإِنْ كَانَ لَيَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ فَيُخَفِّفُ؛ مَخَافَةَ أَنْ تُفْتَنَ أُمُّهُ[1].

قلت لم ينفرد شريك بهذا الحديث عن أنس، بل تابعه ثقات داخل وخارج الصحيحين:

فقد أخرجه الشيخان من طريق، قتادة بن دعامة السدوسي[2]، وهو ثقة إمام حجة، كما سبق في ترجمته[3].

وأخرجه مسلم من ثابت بن أسلم البناني[4]، وهو ثقة ثبت – كما سبق في ترجمته[5].

وللحديث متابعات خارج الصحيحين؛ منها:

– حميد بن أبي حميد الطويل[6]، وهو ثقة – كما سبق في ترجمته [7].

---

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٤٣/١) برقم: (٧٠٨)، ومسلم في "صحيحه" (٤٤/٢) برقم: (٤٦٩)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٠٥/٥) برقم: (١٨٨٦)، والبيهقي في "سننه الكبير" (١١٤/٣) برقم: (٥٣٤٣)، وأحمد في "مسنده" (٢٨٤٦/٦) برقم: (١٣٦٤٩)، (٢٨٦٣/٦) برقم: (١٣٧٢٧)، (٢٩١٧/٦) برقم: (١٣٩٦٦)، وأبو يعلى في "مسنده" (٣٠٦/٦) برقم: (٣٦٢٣)، (٣٦٨/٦) برقم: (٣٦٩٧)، والبزار في "مسنده" (٣٢٦/١٢) برقم: (٦١٩١) جميعا عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن أنس بن مالك.

(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٤٣/١) برقم: (٧١٠)، مسلم في "صحيحه" (٤٤/٢) برقم: (٤٧٠).

(٣) انظر ترجمته في الحديث الأول من أحاديث شريك من عبد الله بن أبي نمر.

(٤) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٤٤/٢) برقم: (٤٧٠).

(٥) انظر ترجمته في الحديث الأول من أحاديث شريك من عبد الله بن أبي نمر.

(٦) أخرجه الترمذي في "جامعه" (٤٠١/١) برقم: (٣٧٦)، وأحمد في "مسنده" (٢٧٢٣/٥) برقم: (١٣٠٧٥)، (٢٧٣٨/٥) برقم: (١٣١٥٥)، (٢٧٧٨/٥) برقم: (١٣٣٣٣)، (٢٩٠٦/٦) برقم: (١٣٩٠٨).

(٧) انظر ترجمته في الحديث الثاني من أحاديث شريك من عبد الله بن أبي نمر.

– عبد العزيز بن صهيب البناني[١]، وهو ثقة، قال أبو حاتم: (صالح)[٢]، وقال أحمد بن حنبل: (عبد العزيز من الثقات)[٣] وقال الحافظ: (ثقة)[٤]، وقال الذهبي: (حجة)[٥].

قلت: يتبين أن الحديث صحيح بلا ريب بهذه المتابعات القوية، مما يؤكد أن شريكا أصاب في روايته لهذا الحديث، لكونه وافق الثقات فيه، الأمر الذي يؤكد سلامة طريقة الشيخين في اختيار الرواة والمرويات.

أما عن سبب اختيار الشيخين لرواية شريك هنا، فهو طلب العلو، إذ بينهما وبين شريك راويان، فمثلا؛ أخرجها البخاري عن شيخه (خالد بن مخلد قال: حدثنا سليمان بن بلال قال: حدثنا شريك)[٦]، وأخرجه مسلم (عن شيخه يحيى بن يحيى، أخبرنا إسماعيل – يعني ابن جعفر–، عن شريك)[٧]، بينما عدد الرواة بينهم وبين قتادة ثلاثة رواة، وبين مسلم وثابت في هذا الحديث راويان.

ولذا فيبدو أن لهما أيضا غرضًا فقهيًّا، فرواية شريك عامة في تخفيف صلاته صلى الله عليه وسلم، بينما رواية قتادة وثابت خاصة عند بكاء الصبي فعن قتادة عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم: (إني لأدخل في الصلاة وأنا أريد إطالتها، فأسمع بكاء الصبي، فأتجوز في صلاتي؛ مما أعلم من شدة وجد أمه من بكائه)[٨].

---

(١) أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٣٦٥/٨) برقم: (٨٨٨٩).

(٢) تهذيب التهذيب: (٥٨٧/٢).

(٣) تهذيب الكمال: (١٤٧/١٨ رقم ٣٤٥٣).

(٤) تقريب التهذيب: (٦١٣/١ رقم ٤١٣٠).

(٥) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: (٣٠٤/٣ رقم ٣٣٩٣).

(٦) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٤٣/١) برقم: (٧٠٨).

(٧) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٤٤/٢) برقم: (٤٦٩).

(٨) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٤٣/١) برقم: (٧١٠)، مسلم في "صحيحه" (٤٤/٢) برقم: (٤٧٠).

وعن ثابت عن أنس: (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمع بكاء الصبي مع أمه وهو في الصلاة فيقرأ بالسورة الخفيفة – أو بالسورة القصيرة –)[1].

لكن قد يُحتمل أن رواية قتادة، وثابت عن أنس؛ حديث جديد، فحينها تكون شاهدا لرواية شريك، وليس من متابعاتها.

ومع ذلك فالحديث له شواهد كثيرة جدا؛ يجزم الواقف عليها أن الحديث ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم، وأن شريكا أصاب في روايته. أذكر منها في الصحيحين أو أحدهما، أما التي خارجهما فمن أحب رجع إليها في مظانها:

– حديث أنس بن مالك – (وهو ذات الحديث الذي اعتبرناه من متابعات حديث شريك عن أنس بلفظ قريب، وأذكره هنا إذا رجحنا أنه حديث آخر) – قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إني لأدخل في الصلاة وأنا أريد إطالتها، فأسمع بكاء الصبي، فأتجوز في صلاتي؛ مما أعلم من شدة وجد أمه من بكائه)[2].

– حديث أبي مسعود البدري، (قال: قال رجل: يا رسول الله، لا أكاد أدرك الصلاة مما يطول بنا فلان، فما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في موعظة أشد

---

(١) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٤٤/٢) برقم: (٤٧٠).

(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٤٣/١) برقم: (٧٠٦)، (١٤٣/١) برقم: (٧٠٩)، (١٤٣/١) برقم: (٧١٠) ومسلم في "صحيحه" (٤٤/٢) برقم: (٤٦٩)، (٤٤/٢) برقم: (٤٦٩)، (٤٤/٢) برقم: (٤٧٠)، (٤٤/٢) برقم: (٤٧٠)، (٤٥/٢) برقم: (٤٧٣) وأبو داود في "سننه" (٣١٧/١) برقم: (٨٥٣) والترمذي في "جامعه" (٢٧٧/١) برقم: (٢٣٧)، (٤٠١/١) برقم: (٣٧٦) والنسائي في "المجتبى" (١٨٤/١) برقم: (٢/٨٢٣)، (٢١٥/١) برقم: (١/٩٨٠) وابن ماجه في "سننه" (١٢٤/٢) برقم: (٩٨٥)، (١٢٧/٢) برقم: (٩٨٩).

غضبا من يومئذ، فقال: أيها الناس، إنكم منفرون، فمن صلى بالناس فليخفف، فإن فيهم المريض والضعيف وذا الحاجة)[١].

– حديث أبي هريرة الدوسي، عنه: (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إذا صلى أحدكم للناس فليخفف، فإن منهم الضعيف والسقيم والكبير، وإذا صلى أحدكم لنفسه فليطول ما شاء)[٢].

– حديث أبي قتادة الأنصاري، عنه (عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إني لأقوم في الصلاة، أريد أن أطول فيها، فأسمع بكاء الصبي فأتجوز في صلاتي؛ كراهية أن أشق على أمه)[٣].

– حديث عثمان بن أبي العاصي، عنه (أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له: أُمَّ قومك قال: قلت: يا رسول الله، إني أجد في نفسي شيئا. قال: ادنه. فجلسني بين يديه، ثم وضع كفه في صدري بين ثديي ثم قال: تحول، فوضعها

---

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٣٠/١) برقم: (٩٠)، (١٤٢/١) برقم: (٧٠٢)، (١٤٢/١) برقم: (٧٠٤)، (٢٧/٨) برقم: (٦١١٠)، (٦٥/٩) برقم: (٧١٥٩) ومسلم في "صحيحه" (٤٢/٢) برقم: (٤٦٦)، (٤٣/٢) برقم: (٤٦٦) وابن ماجه في "سننه" (١٢٣/٢) برقم: (٩٨٤) وأما حديث أبي هريرة الدوسي، أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٤٢/١) برقم: (٧٠٣) ومسلم في "صحيحه" (٤٣/٢) برقم: (٤٦٧)، (٤٣/٢) برقم: (٤٦٧)، (٤٣/٢) برقم: (٤٦٧)، (٤٣/٢) برقم: (٤٦٧) وأبو داود في "سننه" (٢٩٢/١) برقم: (٧٩٤)، (٢٩٣/١) برقم: (٧٩٥) والترمذي في "جامعه" (٢٧٦/١) برقم: (٢٣٦) والنسائي في "المجتبى" (١٨٤/١) برقم: (١/٨٢٢).

(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٤٢/١) برقم: (٧٠٣) ومسلم في "صحيحه" (٤٣/٢) برقم: (٤٦٧)، (٤٣/٢) برقم: (٤٦٧)، (٤٣/٢) برقم: (٤٦٧)، (٤٣/٢) برقم: (٤٦٧) وأبو داود في "سننه" (٢٩٢/١) برقم: (٧٩٤)، (٢٩٣/١) برقم: (٧٩٥) والترمذي في "جامعه" (٢٧٦/١) برقم: (٢٣٦) والنسائي في "المجتبى" (١٨٤/١) برقم: (١/٨٢٢).

(٣) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٤٣/١) برقم: (٧٠٧)، (١٧٣/١) برقم: (٨٦٨) وأبو داود في "سننه" (٢٨٩/١) برقم: (٧٨٩) والنسائي في "المجتبى" (١٨٤/١) برقم: (٣/٨٢٤) وابن ماجه في "سننه" (١٢٨/٢) برقم: (٩٩١).

في ظهري بين كتفي ثم قال: أُمَّ قومك! فمن أَمَّ قوما فليخفف فإن فيهم الكبير، وإن فيهم المريض، وإن فيهم الضعيف، وإن فيهم ذا الحاجة. وإذا صلى أحدكم وحده فليصل كيف شاء)[1].

وأما حديث جابر بن سمرة، فقال: (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الصلوات نحوا من صلاتكم، وكان يؤخر العتمة بعد صلاتكم شيئا، وكان يخف الصلاة)[2].

قلت: إذا رجحنا أن حديثَ قتادة وثابت عن أنس حديثٌ آخر غير حديث شريك عن أنس، فيبقى الجواب عن سبب اختيار الحديث من طريق شريك، وعدم اكتفائهم بالحديث من طريق الصحابة الآخرين.

قلت: إذا كان الحديث مستقلا، فلا شك أن لهم غرضا فقهيا سبقت الإشارة إليه أعلاه، لكون حديث شريك عامًّا في تخفيف الصلاة، بينما الشواهد الأخرى أغلبها خاص ببكاء الصبي، وأيضا يبقى طلبهم لعلو الإسناد ممكنا، فبينهما وبين النبي من طريق شريك أربعة رواة، بينما عدد الرواة بينهم وبين النبي صلى الله عليه وسلم في الشواهد الأخرى يتراوح بين خمسة وستة رواة – والله أعلم –.

الحديث الخامس: قال الإمام البخاري رحمه الله: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِسْكِينٍ أَبُو الْحَسَنِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، عَنْ شَرِيكِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ: أَنَّهُ تَوَضَّأَ فِي بَيْتِهِ ثُمَّ خَرَجَ، فَقُلْتُ: لَأَلْزَمَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَأَكُونَنَّ مَعَهُ يَوْمِي هَذَا، قَالَ: فَجَاءَ

---

(١) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٤٣/٢) برقم: (٤٦٨)، (٤٤/٢) برقم: (٤٦٨) وابن ماجه في "سننه" (١٢٥/٢) برقم: (٩٨٧)، (١٢٦/٢) برقم: (٩٨٨)، (١٢٧/٢) برقم: (٩٩٠).

(٢) أخرجه مسلم في "صحيحه" (١١٨/٢) برقم: (٦٤٣)، (١١/٣) برقم: (٨٦٦)، (١١/٣) برقم: (٨٦٦) وأبو داود في "سننه" (٤٣٠/١) برقم: (١١٠١) والترمذي في "جامعه" (٥١٤/١) برقم: (٥٠٧) والنسائي في "المجتبى" (٣٠٢/١) برقم: (١/١٤١٧)، (٣٣٩/١) برقم: (١/١٥٨١)، (٣٣٩/١) برقم: (١/١٥٨٣) وابن ماجه في "سننه" (٢٠٠/٢) برقم: (١١٠٦).

الْمَسْجِدَ، فَسَأَلَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالُوا: خَرَجَ وَوَجَّهَ هَاهُنَا، فَخَرَجْتُ عَلَى إِثْرِهِ أَسْأَلُ عَنْهُ، حَتَّى دَخَلَ بِئْرَ أَرِيسٍ، فَجَلَسْتُ عِنْدَ الْبَابِ، وَبَابُهَا مِنْ جَرِيدٍ، حَتَّى قَضَى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَاجَتَهُ فَتَوَضَّأَ، فَقُمْتُ إِلَيْهِ، فَإِذَا هُوَ جَالِسٌ عَلَى بِئْرِ أَرِيسٍ وَتَوَسَّطَ قُفَّهَا، وَكَشَفَ عَنْ سَاقَيْهِ وَدَلَّاهُمَا فِي الْبِئْرِ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، ثُمَّ انْصَرَفْتُ فَجَلَسْتُ عِنْدَ الْبَابِ، فَقُلْتُ: لَأَكُونَنَّ بَوَّابَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْيَوْمَ، فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ فَدَفَعَ الْبَابَ، فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَقُلْتُ: عَلَى رِسْلِكَ، ثُمَّ ذَهَبْتُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَذَا أَبُو بَكْرٍ يَسْتَأْذِنُ، فَقَالَ: ائْذَنْ لَهُ وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ فَأَقْبَلْتُ حَتَّى قُلْتُ لِأَبِي بَكْرٍ: ادْخُلْ وَرَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُبَشِّرُكَ بِالْجَنَّةِ، فَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ فَجَلَسَ عَنْ يَمِينِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَهُ فِي الْقُفِّ، وَدَلَّى رِجْلَيْهِ فِي الْبِئْرِ كَمَا صَنَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكَشَفَ عَنْ سَاقَيْهِ،.....الحديث[١].

قلت: لم يتفرد شريك بهذا الحديث، عن سعيد بن المسيب، عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، بل تابعه عبد الرحمن بن حرملة الأسلمي سعيد به[٢]، وهو صدوق، قال ابن عدي: (لم أر في حديثه حديثا منكرا)، وقال النسائي: (ليس به بأس)، وقال ابن معين: (صالح)[٣]، وقال الحافظ: (صدوق ربما أخطأ، من السادسة)[٤].

فهذه المتابعة كافية بلا شك لرفع رتبة الحديث، ومع ذلك فالحديث له متابعات أخرى لمن فوق شريك، لسعيد بن المسيب، عن أبي موسى رضي الله عنه؛ منها:

---

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٨/٥) برقم: (٣٦٧٤)، (٥٤/٩) برقم: (٧٠٩٧)، ومسلم في "صحيحه" (١١٨/٧) برقم: (٢٤٠٣)، (١١٩/٧) برقم: (٢٤٠٣)، (١١٩/٧) برقم: (٢٤٠٣)، عن شريك عن سعيد بن المسيب عن أبي موسى الأشعري.

(٢) أخرجه البزار في "مسنده" (٥٩/٨) برقم: (٣٠٥١).

(٣) تهذيب التهذيب: (٤٩٩/٢).

(٤) تقريب التهذيب: (٥٧٥/١ رقم ٣٨٦٤).

– عبد الرحمن بن نافع الخزاعي[1]، يقال: له صحبة، قال الحافظ: (من أولاد الصحابة، روى عن أبي موسى، ويقال: له أيضا صحبة)[2].

– أبو عثمان النهدي، عبد الرحمن بن مل[3]، وهو ثقة ثبت، قال أبو حاتم: (كان ثقة، وكان عريف قومه)، وقال أبو زرعة، والنسائي، وابن خراش: (ثقة)، وقال ابن سعد: (كان ثقة)[4]، وقال الحافظ: (ثقة ثبت عابد)[5].

– مجاهد بن جبر المخزومي، أبو الحجاج[6]، وهو ثقة إمام، قال ابن معين، وأبو زرعة: (ثقة) وقال الذهبي: (أجمعت الأمة على إمامة مجاهد والاحتجاج به)[7]، وقال الحافظ: (ثقة، إمام في التفسير وفي العلم)[8].

– المنذر بن مالك، أبو نضرة[9]، وهو ثقة، قال ابن معين، وأبو زرعة والنسائي: (ثقة)، وقال أحمد بن حنبل: (ما علمت إلا خيرا)[10]، وقال الذهبي: (فصيح بليغ مفوه ثقة، يخطئ)[11]، وقال الحافظ: (ثقة)[12].

---

(١) أخرجه النسائي في "الكبرى" (٣٠٤/٧) برقم: (٨٠٧٦)، وأحمد في "مسنده" (٤٥٢٥/٨) برقم: (١٩٩٦٤).

(٢) تقريب التهذيب (٦٠٢/١ رقم ٤٠٥٣).

(٣) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٣/٥) برقم: (٣٦٩٣)، (١٣/٥) برقم: (٣٦٩٥)، (٤٨/٨) برقم: (٦٢١٦)، (٨٩/٩) برقم: (٧٢٦٢)، ومسلم في "صحيحه" (١١٧/٧) برقم: (٢٤٠٣)، (١١٨/٧) برقم: (٢٤٠٣) والترمذي في "جامعه" (٧٦/٦) برقم: (٣٧١٠) والنسائي في "الكبرى" (٣٠٥/٧) برقم: (٨٠٧٨).

(٤) تهذيب التهذيب: (٥٥٥/٢).

(٥) تقريب التهذيب: (٦٠١/١ رقم ٤٠٤٣).

(٦) أخرجه البزار في "مسنده" (٦٢/٨) برقم: (٣٠٥٥)، والطبراني في "الأوسط" (٢٨٤/٧) برقم: (٧٥٠٦).

(٧) تهذيب التهذيب: (٢٥/٤).

(٨) تقريب التهذيب: (٩٢١/١ رقم ٦٥٢٣).

(٩) أخرجه البزار في "مسنده" (٦٠/٨) برقم: (٣٠٥٢).

(١٠) تهذيب التهذيب: (١٥٤/٤).

(١١) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: (٣٤٥/٤ رقم ٥٦٣٢).

(١٢) تقريب التهذيب: (٩٧١/١ رقم ٦٩٣٨).

قلت: يتأكد لنا بهذه المتابعات أن حديث شريك صحيح، وأن البخاري ومسلم أبدعا في انتقاء المرويات.

أما عن اختيار الشيخين لرواية شريك، عن سعيد، عن أبي موسى، بالرغم من توافر الحديث من طريق ثقات أمثال عبد الرحمن بن نافع الخزاعي، وأبي عثمان النهدي، ومجاهد بن جبر فسببه أن رواية شريك تميزت بتمام متنها ودقة تفاصيلها، بينما رواية غيره مختصرة غالبا – والله أعلم –.

المطلب الثالث: الأحاديث التي رواها الشيخان من طريق عمرو بن أبي عمرو، وفليح بن سليمان.

أولا: عمرو بن أبي عمرو: ترجمته: قال النسائي: (عمرو بن أبي عمرو ليس بالقوي في الحديث)[١].

(ذكره البخاري في الكبير، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا)[٢]، وقال أبو زرعة: (ثقة)، وقال أبو حاتم: (لا بأس به)، وقال الإمام أحمد: (ليس به بأس)، وقال ابن عدي: (لا بأس به لأن مالكا يروي عنه، ولا يروي مالكٌ إلا عن صدوق ثقة)، وقال ابن معين: (في حديثه ضعف، ليس بالقوي)، وقال الذهبي: (صدوق)[٣]، وقال أبو داود: (ليس هو بذاك)[٤]، وقال ابن حبان: (ربما أخطأ، يُعتبر حديثه من رواية الثقات عنه)[٥]، وقال الحافظ: (ثقة ربما وهم، من الخامسة)[٦].

قلت: بالنظر في ترجمة عمرو ومقارنة قول النسائي بقول غيره من نقاد الحديث يتبين لنا أن عمرا ليس بالضعيف، لكنه ليس من درجة الثقات، فهو متوسط الحال لا ينزل عن رتبة الصدوق.

---

(١) سنن النسائي (٥/ ١٨٧ رقم ٢٨٢٧)، وفي الكبرى (٤/ ٨٣ رقم ٣٧٩٦)، الكامل في الضعفاء: (٢٠٥/٦)، تهذيب الكمال: (١٦٨/٢٢).
(٢) التاريخ الكبير للبخاري (٦/ ٣٥٩ رقم ٢٦٣٣).
(٣) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: (٥٢٩/٣ رقم ٤٢٠٢).
(٤) تهذيب التهذيب: (٢٩٤/٣).
(٥) الثقات: (١٨٥/٥).
(٦) تقريب التهذيب: (٧٤٢/١ رقم ٥١١٨).

لكن وافق ابنُ معين وأبو داود النسائيَ على قوله كما سبق أعلاه، فأما ابن معين، فقد اختلف قوله فيه، فمرة ضعفه، ومرة توسط به، ومرة نفى رواية مالك عنه، ومرة أقر؛ حيث قال: (لم يرو عنه مالك وكان يضعفه. وفي موضع آخر: ليس به بأس)[1]، وفي موضع آخر قال: (كان مالك يروي عن عمرو بن أبي عمرو وكان يستضعفه)[2]، وهذا يشعر أنه يضعفه في حال دون حال ويقبل حديثه بحسب القرائن، وأما أبو داود فقد كانت عبارته مشعرة بأن تضعيفه له ليس بالشديد: (ليس هو بذاك)[3]، وهذا ما يمكن أن تفسر به عبارة النسائي، وإلا فمردها لشدته رحمه الله، فخلاصة حاله أنه: ثقة أو صدوق، يُتقى عند المخالفة، ويتتبه لحاله عند التفرد – والله أعلم –.

حديث عمرو في الصحيحين: قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، مَوْلَى المُطَّلِبِ بْنِ حَنْطَبٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِلَى خَيْبَرَ أَخْدُمُهُ، فَلَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، رَاجِعًا وَبَدَا لَهُ أُحُدٌ، قَالَ: «هَذَا جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ» ثُمَّ أَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى المَدِينَةِ، قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أُحَرِّمُ مَا بَيْنَ لاَبَتَيْهَا، كَتَحْرِيمِ إِبْرَاهِيمَ مَكَّةَ، اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي صَاعِنَا وَمُدِّنَا»)[4].

---

(١) إكمال تهذيب الكمال: (٢٣٦/١٠).
(٢) الكامل في الضعفاء: (٢٠٥/٦).
(٣) تهذيب التهذيب: (٢٩٤/٣).
(٤) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٣٥/٤) برقم: (٢٨٨٩)، (١٤٦/٤) برقم: (٣٣٦٧)، (١٠٣/٥) برقم: (٤٠٨٤)، (٧٦/٧) برقم: (٥٤٢٥)، (١٠٥/٩) برقم: (٧٣٣٣)، ومسلم في "صحيحه" (١١٤/٤) برقم: (١٣٦٥)، (١١٤/٤) برقم: (١٣٦٥)، ومالك في "الموطأ" (١٣٠٨/٥) برقم: (٦٦٥/٣٣١٣)، والترمذي في "جامعه" (٢٠٦/٦) برقم: (٣٩٢٢)، والبيهقي في "سننه الكبير" (١٩٧/٥) برقم: (١٠٠٦٩)، (١٩٧/٥) برقم: (١٠٠٧٠)، وأحمد في "مسنده" (٢٦٤٤/٥) برقم: (١٢٧٠٥)، (٢٨٦٤/٦) برقم: (١٣٧٢٩)، (٢٨٦٩/٦) برقم: (١٣٧٥٢) جميعا عن عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب بن حنطب، عن أنس بن مالك.

قلت: لم ينفرد عمرو بهذا الحديث عن أنس، بل تابعه عنه ثقات، داخل الصحيحين وخارجهما، فأما التي في الصحيحين:

– قتادة بن دعامة، عن أنس(١)، وهو حجة إمام – كم سبق في ترجمته –(٢).

– إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة الخزرجي، عن أنس(٣)، وهو حجة ثقة، – كما سبق في ترجمته–(٤).

– عاصم بن سليمان الأحول، عن أنس(٥)، وهو ثقة مشهور، قال أبو زرعة: (بصري ثقة)، وقال أبو حاتم: (صالح الحديث)(٦)، وقال سفيان الثوري: (أدركت من الحفاظ أربعة: إسماعيل بن أبي خالد، وعاصما الأحول، ويحيى بن سعيد، وعبد الملك بن أبي سليمان)، وقال الإمام أحمد: (شيخ ثقة)(٧)، وقال الحافظ: (ثقة، من الرابعة)(٨).

ومن المتابعات خارج الصحيحين:

– حميد بن أبي حميد الطويل، عن أنس(٩)، وهو ثقة – كم سبق في ترجمته –(١٠).

---

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٠٣/٥) برقم: (٤٠٨٣)، ومسلم في "صحيحه" (١٢٤/٤) برقم: (١٣٩٣)، (١٢٤/٤) برقم: (١٣٩٣).

(٢) انظر ترجمته في الحديث الأول من أحاديث شريك.

(٣) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٦٨/٣) برقم: (٢١٣٠)، (١٤٥/٨) برقم: (٦٧١٤)، (١٠٤/٩) برقم: (٧٣٣١)، ومسلم في "صحيحه" (١١٤/٤) برقم: (١٣٦٨).

(٤) انظر ترجمته في الحديث الأول من أحاديث شريك.

(٥) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢٠/٣) برقم: (١٨٦٧)، (١٠٠/٩) برقم: (٧٣٠٦)، ومسلم في "صحيحه" (١١٤/٤) برقم: (١٣٦٦)، (١١٤/٤) برقم: (١٣٦٧).

(٦) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (٣٤٣/٦).

(٧) تهذيب الكمال: (٤٨٥/١٣ رقم ٣٠٠٨).

(٨) تقريب التهذيب: (٤٧١/١ رقم ٣٠٧٧).

(٩) أخرجه أحمد في "مسنده" (٢٨٦٧/٦) برقم: (١٣٧٤٤).

(١٠) انظر ترجمته في الحديث الثاني من أحاديث شريك.

– زينب بنت نبيط امرأة أنس بن مالك، وهي إما صحابية، أو من ثقات التابعين، وهي – بكل حال – زوجة أنس، فلا شك ستكون عارفة بحديث أنس، (ذكرها ابن منده، وأبو نعيم، وأبو علي بن السكن في الصحابة)[١]، (وذكرها ابن حبان في ثقات التابعين)[٢].

– وهناك متابعة من طريق عبد الله بن مكنف الحارثي[٣]، لكنها لا تنفع لكونه واهيًا[٤]، مجهولا من الخامسة[٥].

قلت: تأكد لنا بهذا المتابعات أن الحديث صحيح ثابت، وأن عمرا أصاب بهذه الرواية لموافقته لهؤلاء الأثبات، وهذا يؤكد دقة منهجية الشيخين رحمهما الله.

أما عن إخراج الشيخين لحديث عمرو عن أنس، بالرغم من توفر هذه الروايات من طريق هؤلاء الأثبات، فالجواب: بالنسبة للبخاري يرجع السبب لغرض فقهي، فقد أخرج حديث عمرو في عدة مواضع هي: (كتاب الأطعمة – باب الحيس)[٦]، (كتاب أحاديث الأنبياء – باب حدثنا موسى بن إسماعيل)[٧]، (كتاب المغازي – باب أحد يحبنا ونحبه مع حديث قتادة)[٨]، (كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة – باب ما ذكر النبي وحض على اتفاق أهل العلم)[٩].

---

(١) تهذيب التهذيب: (٦٧٥/٤).

(٢) الثقات (٢٧٢/٤).

(٣) أخرجه ابن ماجه في "سننه" (٢٩٤/٤) برقم: (٣١١٥).

(٤) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (٢٠٠/٣ رقم ٣٠٠٢).

(٥) تقريب التهذيب (٥٤٩/١ رقم ٣٦٦٤).

(٦) صحيح البخاري (٧٦/٧).

(٧) السابق (١٤٦/٤).

(٨) السابق (١٠٣/٥).

(٩) السابق (١٠٥/٩).

وبالرجوع لألفاظ روايات سائر المتابعين لا نجدها تخدم غرضه في هذه الأبواب، إلا رواية قتادة فقد أخرجها بنفس الباب الذي أخرج فيها رواية عمرو، فالذي يظهر هنا أنه أراد المتابعة والتقوية لرواية عمرو برواية قتادة.

وأما مسلم فقد أخرج جميع الروايات في باب واحد، ومكان واحد (كتاب الحج – باب فضل المدينة ودعاء النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيها بالبركة)[١]، فيبدو أنه أراد المتابعة والصنعة الحديثية – والله أعلم –.

ثانيا: فليح بن سليمان بن أبي المغيرة: ترجمته: قال النسائي: (وفليح بن سليمان ليس بالقوي)[٢].

(ذكره البخاري في التاريخ الكبير، والأوسط، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا)[٣]، (ومسلم في الكنى والأسماء ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا)[٤]، وقال ابن عدي: (لفليح أحاديث صالحة يروي عن الشيوخ من أهل المدينة أحاديث مستقيمة وغرائب، وقد اعتمده البخاري في صحيحه وروى عنه الكثير، وهو عندي لا بأس به)، وقال الدارقطني: (يختلفون فيه، وليس به بأس)، وقال الحاكم أبو عبد الله: (اتفاق الشيخين عليه يقوي أمره)، وقال أبو حاتم: (ليس بقوي)، وقال ابن معين: (ضعيف وهم يكتبون حديثه ويشتهونه)، وقال الحاكم أبو أحمد: (ليس بالمتين عندهم)، وقال أبو داود: (ليس بشيء)، وقال عليُّ بن المديني: (كان فليح وأخوه عبد الحميد ضعيفين)[٥]، وقال الحافظ: (صدوق كثير الخطأ، من السابعة)[٦].

---

(١) صحيح مسلم (١١٤/٤).

(٢) الضعفاء والمتروكين للنسائي (ص: ٨٧ رقم ٤٨٦)، سنن النسائي "المجتبى" (٣/ ٢٦٢ رقم ١٨٠٢)، السنن الكبرى للنسائي (٨/ ٤٣٨ رقم ٩٦٣٠).

(٣) التاريخ الكبير للبخاري (٧/ ١٣٣ رقم ٦٠١)، التاريخ الأوسط (٢/ ١٧٥ رقم ٢٢٠٣).

(٤) الكنى والأسماء للإمام مسلم (٢/ ٩٠٢ رقم ٣٦٦٠).

(٥) تهذيب التهذيب: (٤٠٣/٣).

(٦) تقريب التهذيب: (٧٨٧/١ رقم ٥٤٧٨).

قلت: بالنظر لأقوال العلماء في فليح يتبين لنا أن حاله في الأصل العام ليس بالمتين، وإنما يُعتبر به، ويُكتب حديثه، وهذا موافق لوصف النسائي له: (ليس بالقوي)، وما جاء من تحسين حاله عند ابن عدي فلعله لا يخرج عن هذا الوصف فأنه قال: (له أحاديث مستقيمة وغرائب)، يدل على أنه ليس ممن توسط حاله، بل دون ذلك. وكذلك يُقال بوصف الدارقطني له: (يختلفون فيه، وليس به بأس)، فقد أقر بوجود الخلاف فيه، مما يشعر بنزول رتبته.

وأما قول الحاكم: (اتفاق الشيخين عليه يُقوي أمره)، فهذا ليس توثيقا صريحا، وإخراج الشيخين للراوي لا يعني توثيقه عندهم، لكونهم ينتقون من حديثه ما أصاب به لموافقته الثقات، فهذا يصدق على الأحاديث التي اتفق الشيخان عليها من حديثه، وهذا الذي نريد اثباته، علما أن الشيخين لم يتفقا إلا على حديث واحد من أحاديثه، وانفرد كل منهما ببعض حديثه – والله أعلم –.

حديث فليح في الصحيحين: قال الإمام البخاري: (حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ، وَأَفْهَمَنِي بَعْضَهُ أَحْمَدُ، حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَسَعِيدِ بْنِ المُسَيِّبِ، وَعَلْقَمَةَ بْنِ وَقَّاصٍ اللَّيْثِيِّ، وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ قَالَ لَهَا أَهْلُ الإِفْكِ مَا قَالُوا، فَبَرَّأَهَا اللَّهُ مِنْهُ، قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَكُلُّهُمْ حَدَّثَنِي طَائِفَةً مِنْ حَدِيثِهَا، وَبَعْضُهُمْ أَوْعَى مِنْ بَعْضٍ، وَأَثْبَتُ لَهُ اقْتِصَاصًا، وَقَدْ وَعَيْتُ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمُ الحَدِيثَ الَّذِي حَدَّثَنِي عَنْ عَائِشَةَ، وَبَعْضُ حَدِيثِهِمْ يُصَدِّقُ بَعْضًا زَعَمُوا أَنَّ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ سَفَرًا أَقْرَعَ

بَيْنَ أَزْوَاجِهِ، فَأَيَّتُهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا، خَرَجَ بِهَا مَعَهُ، .....وساق حديث الإفك بطوله)[١].

قلت: لم ينفرد فُليح بهذا الحديث عن ابن شهاب، بل وافقه ثقات داخل الصحيحين، وخارجهما؛ ومن ذلك:

المتابعات من داخل الصحيحين: – صالح بن كيسان الدوسي[٢]، وهو ثقة ثبت فقيه، (قال أبو حاتم: (صالح أحب إلي من عقيل؛ لأنه حجازي، وهو أسن، رأى ابن عمر، وهو ثقة يعد في التابعين)، وقال النسائي، وابن خراش: (ثقة))[٣]، وقال الذهبي: (ثقة، جامع للفقه والحديث والمروءة، قال أحمد: هو أكبر من الزهري)[٤]، وقال الحافظ: (ثقة ثبت فقيه، من الرابعة)[٥].

– معمر بن راشد[٦]، وهو ثقة فاضل، (قال النسائي: (ثقة مأمون)، وقال العجلي (ثقة، رجل صالح)، وقال الإمام أحمد: (ما نَضمُّ أحدا إلى معمر إلا وجدت معمرا يتقدمه في الطلب، كان من أطلب أهل زمانه للعلم)، وقال أبو حاتم: (ما حدث معمر بالبصرة فيه أغاليط، وهو صالح الحديث[٧]، وقال الحافظ: (ثقة

---

(١) أخرجه البخاري (١٧٣/٣) برقم: (٢٦٦١)، ومسلم (١١٨/٨) برقم: (٢٧٧٠)، وابن حبان في "صحيحه" (١٣/١٦) برقم: (٧٠٩٩)، والبيهقي في "سننه الكبير" (٧٤/٧) برقم: (١٣٥٦٣)، (٣٠٢/٧) برقم: (١٤٨٨٦)، (١٥٣/١٠) برقم: (٢٠٦٢٣).

(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١١٦/٥) برقم: (٤١٤١)، (٧٦/٦) برقم: (٤٦٩٠)، (١٣٥/٨) برقم: (٦٦٦٢)، (١٣٨/٨) برقم: (٦٦٧٩)، (١١٢/٩) برقم: (٧٣٦٩)، ومسلم في "صحيحه" (١١٨/٨) برقم: (٢٧٧٠).

(٣) تهذيب التهذيب: (١٩٨/٢).

(٤) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: (١٤/٣ رقم ٢٣٥٨).

(٥) تقريب التهذيب: (٤٤٧/١ رقم ٢٩٠٠).

(٦) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٠١/٦) برقم: (٤٧٤٩)، ومسلم في "صحيحه" (١١٢/٨) برقم: (٢٧٧٠).

(٧) تهذيب التهذيب: (١٢٥/٤).

ثبت فاضل، إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وعاصم بن أبي النجود، وهشام ابن عروة شيئا، وكذا فيما حدث به بالبصرة، من كبار السابعة)[١].

– يونس بن يزيد الأيلي[٢]، وهو ثقة، في بعض حديثه عن الزهري مقال، (قال الإمام أحمد: (ثقة)، وقال العجلي، والنسائي: (ثقة)، وقال أبو زرعة: (لا بأس به)[٣]، وقال الحافظ: (ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهما قليلا وفي غير الزهري خطأ، من كبار السابعة)[٤].

المتابعات من خارج الصحيحين: – سفيان بن عيينة[٥]، وهو ثقة إمام، (وقال أحمد: (ما رأيت أحدا من الفقهاء أعلم بالقرآن والسنن منه)، وقال أبو حاتم: (ابن عيينة ثقة إمام، وأثبت أصحاب الزهري: مالك، وابن عيينة)، وقال علي ابن المديني: (ما في أصحاب الزهري أتقن من ابن عيينة)[٦]، وقال ابن القطان: (هو إمام أهل الحديث)[٧]، وقال الحافظ: (ثقة حافظ فقيه، إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بأخرة، وكان ربما دلس لكن عن الثقات، من رؤوس الطبقة الثامنة، وكان أثبت الناس في عمرو بن دينار)[٨].

---

(١) تقريب التهذيب (٩٦١/١ رقم ٦٨٥٧).

(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٥٩/٣) برقم: (٢٥٩٣)، (١٦٧/٣) برقم: (٢٦٣٧)، (١٨٢/٣) برقم: (٢٦٨٨)، (٣٣/٤) برقم: (٢٨٧٩)، (٨٦/٥) برقم: (٤٠٢٥)، (٧٦/٦) برقم: (٤٦٩٠)، (١٠١/٦) برقم: (٤٧٥٠)، (١٣٥/٨) برقم: (٦٦٦٢)، (١٣٨/٨) برقم: (٦٦٧٩)، ومسلم في "صحيحه" (١١٢/٨) برقم: (٢٧٧٠).

(٣) تهذيب التهذيب: (٤٧٤/٤).

(٤) تقريب التهذيب: (١١٠٠/١ رقم ٧٩٧٦).

(٥) أخرجه أحمد في "مسنده" (٦٣٣٦/١٢) برقم: (٢٦٩٢٠).

(٦) تهذيب التهذيب: (٥٩/٢).

(٧) إكمال تهذيب الكمال: (٤١١/٥).

(٨) تقريب التهذيب: (٣٩٥/١ رقم ٢٤٦٤).

– إسحاق بن راشد الجزري[١]، وهو ثقة، (قال ابن معين: وإسحاق بن راشد ثقة. وفي رواية، قلت: ففي غير الزهري؟ قال: ليس بإسحاق بأس، وقال العجلي: (ثقة)، وقال النسائي: (ليس به بأس))[٢]، وقال مرة: (ليس بذاك القوي)[٣]، وقال الحافظ: (ثقة في حديثه، عن الزهري بعض الوهم، من السابعة)[٤].

– بكر بن وائل التيمي[٥]، وهو صدوق حسن الحديث، (قال أبو حاتم: (صالح)، وقال الحاكم: (وائل وابنه ثقتان)، وقال النسائي: (ليس به بأس))[٦]، وقال الحافظ: (صدوق، من الثامنة)[٧].

– زياد بن سعد الخراساني[٨]، وهو ثقة ثبت، (قال أحمد وابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم: (ثقة)، وقال مالك: (حدثنا زياد بن سعد وكان ثقة من أهل خراسان، سكن مكة، وقدم علينا المدينة، وله هيئة وصلاح)، وقال ابن حبان: (كان من الحفاظ المتقنين))[٩]، وقال الحافظ: (ثقة ثبت، قال ابن عيينة: كان أثبت أصحاب الزهري، من السادسة)[١٠].

---

(١) أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣٨٣/٤) برقم: (٧٣٨٨)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٢١٥/٢) برقم: (٧٤٦)، (٢٣٧/٢) برقم: (٧٦٤)، والطبراني في "الكبير" (٧٨/٢٣) برقم: (١٤١) من طريق: (إسحاق بن راشد الجزري).

(٢) تهذيب التهذيب: (١١٨/١).

(٣) إكمال تهذيب الكمال: (٨٧/٢).

(٤) تقريب التهذيب (١٢٨/١ رقم ٣٥٣).

(٥) أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٣٩١/٢) برقم: (٦٢٤)، والحميدي في "مسنده" (٣٠١/١) برقم: (٢٨٦).

(٦) تهذيب التهذيب: (٢٤٦/١).

(٧) تقريب التهذيب: (١٧٦/١ رقم ٧٦٠).

(٨) أخرجه الطبراني في "الكبير" (١٠٥/٢٣) برقم: (١٤٨).

(٩) تهذيب التهذيب: (٦٤٧/١).

(١٠) تقريب التهذيب: (٣٤٥/١ رقم ٢٠٩١).

– عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج[١]، وهو ثقة إمام، لكنه مدلس فتتقى عنعنته، (قال ابن معين: (ثقة في كل ما روى عنه من الكتاب)، وقال العجلي: (مكي ثقة)، وسئل عنه أبو زرعة، فقال: (بخ، من الأئمة)[٢]، وقال الذهبي: (الفقيه، أحد الأعلام)[٣]، وقال الحافظ: (ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل، من السادسة)[٤].

– عبيد الله بن عمر العمري[٥]، وهو ثقة ثبت، (قال الإمام أحمد: (عبيد الله أثبتهم وأحفظهم وأكثرهم رواية)، وقال أبو زرعة وأبو حاتم: (ثقة)[٦]، وقال الذهبي: (الفقيه الثبت)[٧]، وقال الحافظ: (ثقة ثبت، من الخامسة)[٨].

– يحيى بن سعيد الأنصاري[٩]، وهو ثقة ثبت، (قال أحمد بن حنبل، ويحيى ابن معين، وأبو حاتم، وأبو زرعة: (ثقة)، وقال النسائي: (ثقة مأمون. وفي موضع آخر: (ثقة ثبت)[١٠]، قال الحافظ: (ثقة ثبت، من الخامسة)[١١].

تنبيه: وجدت متابعات لفُليح عن الزهري خارج الصحيحين أعرضت عن ذكرها؛ لأن فيما ذكرناه يغني عنها.

---

(١) أخرجه الطبراني في "الكبير" (٦٦/٢٣) برقم: (١٣٨).

(٢) تهذيب التهذيب: (٦١٦/٢).

(٣) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: (٣٢٣/٣ رقم ٣٤٦١).

(٤) تقريب التهذيب: (٦٢٤/١ رقم ٤٢٢١).

(٥) أخرجه الطبراني في "الكبير" (٨٣/٢٣) برقم: (١٤٢).

(٦) تهذيب التهذيب: (٢٢/٣).

(٧) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (٣٥٨/٣ رقم ٣٥٧٦).

(٨) تقريب التهذيب: (٦٤٣/١ رقم ٤٣٥٣).

(٩) أخرجه الطبراني في "الكبير" (٨٣/٢٣) برقم: (١٤٢).

(١٠) تهذيب التهذيب: (٣٦٠/٤).

(١١) تقريب التهذيب: (١٠٥٦/١ رقم ٧٦٠٩).

قلت: بهذه المتابعات تبين لنا صحة حديث فُليح عن الزهري لموافقته الثقات الأثبات، الأمر الذي يزيدنا ثقة بمنهجية الشيخين في اختيار أحاديث الصحيحين.

أما عن إخراج الشيخين لرواية فُليح المتكلم فيه؛ بالرغم من توافرها عندهم عن هؤلاء الثقات، فبتقديري يرجع ذلك لطلب علو الإسناد؛ إذ بينهما وبين فُليح راوٍ واحد فقط، بينما يزداد العدد بينهما وبين غيره.

فنجد بين البخاري وبين صالح بن كيسان راويين، فمثلا قال: (حدثنا عبد العزيز بن عبد الله: حدثنا إبراهيم بن سعد، عن صالح به)[١]، وبين مسلم وبين صالح بن كيسان ثلاثة رواة، حيث قال: (حدثنا الحسن بن علي الحلواني وعبد بن حميد قالا: حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد، حدثنا أبي، عن صالح به)[٢].

ونجد أيضا بين البخاري معمر راويين، حيث قال: (حدثنا أبو نعيم، حدثنا سفيان، عن معمر به)[٣]، وبين مسلم ومعمر راويين حيث قال: (حدثنا محمد بن رافع حدثنا، عبد الرزاق، أخبرنا معمر به)[٤].

كما نجد بين البخاري وبين يونس راويين، أو ثلاثة، فمثلا قال: (حدثنا حبان ابن موسى: أخبرنا عبد الله: أخبرنا يونس به)[٥]، (حدثنا حجاج: حدثنا عبد الله بن عمر النميري: حدثنا ثوبان، حدثني يونس به)[٦]، وبين مسلم ويونس راويين، حيث قال: (حدثنا يحيى بن بكير، حدثنا الليث، عن يونس به)[٧].

---

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١١٦/٥) برقم: (٤١٤١).

(٢) أخرجه مسلم في "صحيحه" (١١٨/٨) برقم: (٢٧٧٠).

(٣) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٠١/٦) برقم: (٤٧٤٩).

(٤) أخرجه مسلم في "صحيحه" (١١٢/٨) برقم: (٢٧٧٠).

(٥) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٥٩/٣) برقم: (٢٥٩٣).

(٦) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٦٧/٣) برقم: (٢٦٣٧).

(٧) أخرجه مسلم في "صحيحه" (١١٢/٨) برقم: (٢٧٧٠).

علما أنه قد يكون لهما أغراض أخرى، فمثلا من عادة البخاري عدم تكرار الحديث بسنده ومتنه في موضعين إلا عند الضرورة القصوى، وهنا توفر الحديث لديه من طريق راوٍ تأكد صوابه فيه، واحتاجه في موضع آخر، فلا مانع من إخراجه في هذا الموضع الجديد – والله أعلم –.

المطلب الرابع: الأحاديث التي رواها الشيخان عن محمد بن بكر، وفضيل بن سليمان، وسَلْم بن زَرير.

أولا: محمد بن بكر بن عثمان البرساني الأزدي: ترجمته: قال النسائي: (ليس بالقوي في الحديث)[١].

(ذكره البخاري في التاريخين الكبير والأوسط)[٢]، (وقال أبو داود، والعجلي: (ثقة)، وقال ابن معين: (ثقة)، وقال أبو حاتم: (شيخ محله الصدق)، وقال الإمام أحمد: (صالح الحديث)، وقال ابن قانع: (كان ثقة)[٣]، وقال ابن سعد: (وكان ثقة)، وقال الخطيب: (يعني أنه لم يكن كغيره من الحفاظ في وقته)[٤]، وقال الذهبي: (ثقة صاحب حديث)[٥]، وقال الحافظ: (صدوق قد يخطئ، من التاسعة)[٦].

قلت: بالنظر في أقوال النقاد في محمد بن بكر يتلخص لنا أنه ثقة، لكنه ليس كغيره من الحفاظ الأثبات في زمانه، فكما نرى وثقه ابن معين وغيره، ومن نزل به

---

(١) السنن الكبرى للنسائي (٣/٢٣٦ رقم ٢٨٦٥)، تهذيب التهذيب: (٣/٥٢٢).

(٢) التاريخ الكبير للبخاري (١/ ٤٨ رقم ٩٦)، والتاريخ الأوسط (٢/ ٢٩٩ رقم ٢٦٧٧).

(٣) تهذيب التهذيب: (٣/٥٢٢).

(٤) تهذيب الكمال: (٢٤/٥٣٠ رقم ٥٠٩٢).

(٥) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: (٤/٨٩ رقم ٤٧٤٦).

(٦) تقريب التهذيب: (١/٨٢٩ رقم ٥٧٩٧).

فقد وصفه بالصدوق أو الصالح كأبي حاتم والإمام أحمد، ولذا فالظاهر أن النسائي اشتد بوصفه له: (ليس بالقوي).

حديث محمد بن بكر: قال البخاري: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَذِنَ ح وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ العَبَّاسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اسْتَأْذَنَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيَبِيتَ بِمَكَّةَ لَيَالِيَ مِنًى مِنْ أَجْلِ سِقَايَتِهِ، «فَأَذِنَ لَهُ»[١] تَابَعَهُ أَبُو أُسَامَةَ، وَعُقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ، وَأَبُو ضَمْرَةَ.

قلت: تفرد محمد بن بكر بهذا الحديث عن ابن جريج، لكن تابع ابنَ جريج عدد من الثقات داخل الصحيحين أو أحدهما، أو خارجهما؛ فمنها في الصحيحين أو أحدهما:

– عبد الله بن نمير[٢]، وهو ثقة، (قال أبو حاتم: (كان مستقيم الأمر)، وقال عثمان الدارمي: قلت ليحيى بن معين: ابن إدريس أحب إليك في الأعمش أو ابن نمير؟ فقال: (كلاهما ثقة)[٣]، وقال الحافظ: (ثقة، صاحب حديث من أهل السنة، من كبار التاسعة)[٤].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (١٧٧/٢) برقم: (١٧٤٤)، ومسلم في صحيحه (٨٦/٤) برقم: (١٣١٥)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٥٢٧/٤) برقم: (٢٩٥٧)، وأحمد في "مسنده" (١٢١٣/٣) برقم: (٥٧١٧).

(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٧٧/٢) برقم: (١٧٤٥)، ومسلم في "صحيحه" (٨٦/٤) برقم: (١٣١٥)، (٨٦/٤) برقم: (١٣١٥).

(٣) تهذيب التهذيب: (٤٤٦/٢).

(٤) تقريب التهذيب: (٥٥٣/١ رقم ٣٦٩٢).

– عيسى بن يونس بن أبي إسحاق[١]، وهو ثقة حافظ، (قال الإمام أحمد، وأبو حاتم، ويعقوب بن شيبة، وابن خراش: (ثقة)، وقال أبو زرعة: (كان حافظا)، وقال علي بن المديني: (بخ بخ ثقة مأمون))[٢]، وقال الحافظ: (ثقة مأمون، من الثامنة)[٣].

– أنس بن عياض الليثي[٤]، وهو ثقة، قال يحيى بن معين وابن عدي: (ثقة)[٥]، (وقال ابن سعد: (كان ثقة كثير الحديث)، وقال أبو زرعة والنسائي: (لا بأس به))[٦]، وقال الذهبي: (ثقة، سمح بعلمه جدا)[٧]، وقال الحافظ: (ثقة، من الثامنة)[٨].

– حماد بن أسامة القرشي[٩]، وهو ثقة ثبت، (قال أبو حاتم: (كان أبو أسامة صحيح الكتاب ضابطا للحديث كيسا صدوقا)، وقال الإمام أحمد: (كان ثبتا، ما كان أثبته، لا يكاد يخطئ)، وقال الدارمي: سألت يحيى بن معين: أبو أسامة

---

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٧٧/٢) برقم: (١٧٤٣)، ومسلم في "صحيحه" (٨٦/٤) برقم: (١٣١٥).

(٢) تهذيب الكمال: (٦٢/٢٣ رقم ٤٦٧٣).

(٣) تقريب التهذيب: (٧٧٣/١ رقم ٥٣٧٦).

(٤) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٥٥/٢) برقم: (١٦٣٤)، وملقا في صحيحه (١٧٧/٢) برقم: (١٧٤٤)، والبيهقي في "سننه الكبير" (١٥٣/٥) برقم: (٩٧٩٥).

(٥) تهذيب الكمال: (٣٤٩/٣ رقم ٥٦٧).

(٦) تهذيب التهذيب: (١٩٠/١).

(٧) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: (١٣٧/٢ رقم ٤٧٦).

(٨) تقريب التهذيب: (١٥٤/١ رقم ٥٦٩).

(٩) أخرجه البخاري في صحيحه (١٧٧/٢) برقم: (١٧٤٤) معلقا، مسلم في "صحيحه" (٨٦/٤) برقم: (١٣١٥)، وابن الجارود في "المنتقى" (١٩٢/١) برقم: (٥٣٩)، وأبو داود في "سننه" (١٤٥/٢) برقم: (١٩٥٩).

أحب إليك أو عبدة بن سليمان؟ قال: (ما منهما إلا ثقة)[١]، وقال ابن عبد البر: (كان ثقة حافظا ضابطا مقدما في حفظ الحديث ثبتا)[٢]، وقال الحافظ: (ثقة ثبت، ربما دلس، وكان بآخره يحدث من كتب غيره، من كبار التاسعة)[٣].

– روح بن القاسم العنبري[٤]، وهو ثقة ثبت، (قال ابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة وأحمد: (ثقة)، وقال ابن حبان: (وكان حافظا متقنا)، وقال النسائي: (ليس به بأس))[٥]، وقال الحافظ: (ثقة حافظ، من السادسة)[٦].

تنبيه: وجدت متابعات لابن جريج عن عبيد الله غير ما ذكرت، وفيما ذكرناه كفاية إن شاء الله.

قلت: بهذا المتابعات يتبين لنا صحة حديث محمد بن بكر، عن ابن جريج، عن عبيد الله بن عمر، فهذه المتابعات – وإن لم تكن تامة – فإنها دالة على أن الحديث ثابت صحيح عن ابن جريج، لموافقة الثقات لابن جريج عن عبيد الله، فهذا يعني أن ابن جريج حدث به، فتلقاه عنه محمد بن بكر.

أما عن سبب إخراج الشيخين لهذا الحديث من طريق محمد بن بكر، فهذا راجع – والله أعلم – لما بيناه سابقا من أن من عادة البخاري عدم تكرار الحديث بسنده ومتنه ما أمكنه، وبما أن محمد بكر ثقة أو صدوق، وقد احتاج البخاري الحديث في موضع جديد فلا مانع من إخراج فيه.

أما مسلم فقد أخرج الحديث بجميع رواياته في باب واحد، فلعله أراد المتابعات، ورفع الغرابة – والله أعلم –.

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (١٣٢/٣).

(٢) إكمال تهذيب الكمال: (١٣٢/٤).

(٣) تقريب التهذيب: (٢٦٧/١ رقم ١٤٩٥).

(٤) أخرجه أحمد في "مسنده" (١٠٨٩/٣) برقم: (٤٩٢٠).

(٥) تهذيب التهذيب: (٦١٦/١).

(٦) تقريب التهذيب: (٣٣٠/١ رقم ١٩٨١).

ثانيا: فُضيل بن سليمان: ترجمته: قال النسائي: (ليس بالقوي)[1]، وقال مرة: (فضيل بن سليمان هذا كان يحيى بن معين يضعفه، وكان علي بن المديني يحدث عنه، وقول يحيى عندنا أولى بالصواب، لأنا وجدنا عند فضيل بن سليمان أحاديث مناكير)[2].

((ذكره البخاري في التاريخ الكبير ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا)[3]، (وقال أبو حاتم: (يكتب حديثه، ليس بالقوي)، وقال أبو زرعة: (لين الحديث، روى عنه ابن المديني، وكان من المتشددين)، وقال ابن قانع: (ضعيف)، وقال الساجي: (وكان صدوقا، وعنده مناكير)، وقال صالح جزرة: (منكر الحديث، روى عن موسى بن عقبة مناكير)، وقال أبو داود: (كان عبد الرحمن لا يحدث عنه)، وقال ابن معين: (ليس بثقة)، وذكره ابن عدي، وأورد له أحاديث ولم يقل فيه شيئا)[4]، وقال الحافظ: (صدوق له خطأ كثير، من الثامنة)[5].

قلت: بمقارنة أقوال النقاد بقول النسائي في فُضيل هذا، نجدهم وافقوه على تضعيفه، لكنه ممن يُعتبر به كما قال أبو حاتم، أما قول صالح جزرة: (منكر الحديث) فقد فسره نفسُ كلامه حيث قال: (روى عن موسى بن عقبة مناكير) فيبدو هذا الوصف متعلق بروايته عن موسى بن عقبة خاصة، وحديثه عند الشيخين ليس عن موسى، بل عن أبي حازم.

حديث فضيل بن سليمان: قال الإمام البخاري: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، حَدَّثَنَا فُضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَتَخَلَّفَ أَبُو قَتَادَةَ مَعَ بَعْضِ أَصْحَابِهِ،

(١) الضعفاء والمتروكين للنسائي (ص: ٨٨ رقم ٤٩٤).

(٢) السنن الكبرى للنسائي (٣/ ٤٤ رقم ٢٣١٢).

(٣) التاريخ الكبير للبخاري (٧/ ١٢٣ رقم ٥٥١).

(٤) تهذيب التهذيب: (٣٩٨/٣).

(٥) تقريب التهذيب: (٧٨٥/١ رقم ٥٤٦٢).

وَهُمْ مُحْرِمُونَ وَهُوَ غَيْرُ مُحْرِمٍ، فَرَأَوْا حِمَارًا وَحْشِيًّا قَبْلَ أَنْ يَرَاهُ، فَلَمَّا رَأَوْهُ تَرَكُوهُ حَتَّى رَآهُ أَبُو قَتَادَةَ، فَرَكِبَ فَرَسًا لَهُ يُقَالُ لَهُ الجَرَادَةُ، فَسَأَلَهُمْ أَنْ يُنَاوِلُوهُ سَوْطَهُ فَأَبَوْا، فَتَنَاوَلَهُ، فَحَمَلَ فَعَقَرَهُ، ثُمَّ أَكَلَ، فَأَكَلُوا فَنَدِمُوا، فَلَمَّا أَدْرَكُوهُ قَالَ: «هَلْ مَعَكُمْ مِنْهُ شَيْءٌ؟»، قَالَ: مَعَنَا رِجْلُهُ، فَأَخَذَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَكَلَهَا)[١].

قلت: لم يتفرد فُضيل بهذا الحديث عن أبي حازم، بل وافقه ثقات، وغيرهم منهم عند البخاري، ومنهم خارج الصحيحين؛

فممن تابعه عند البخاري: – محمد بن جعفر بن أبي كثير الزرقي[٢]، وهو ثقة، (قال النسائي: (مستقيم الحديث)، وقال ابن المديني: (معروف)، وقال ابن معين: (ثقة))[٣]، وقال الذهبي: (ثقة)[٤]، وقال الحافظ: (ثقة، من السابعة)[٥].

– فليح بن سليمان[٦]، وهو ليس بالمتين، ولكن يُعتبر به – كم سبق في ترجمته –[٧].

وممن تابعه خارج الصحيحين: – زيد بن أبي أنيسة الجزري[٨]، وهو ثقة عنده أفراد، (قال أبو داود: (ثقة)، وقال النسائي: (ليس به بأس)، وقال الإمام أحمد:

---

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢٨/٤) برقم: (٢٨٥٤)، ومسلم في "صحيحه" (١٧/٤) برقم: (١١٩٦)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٨٨/٩) برقم: (٣٩٧٧).

(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٥٤/٣) برقم: (٢٥٧٠)، (٧٣/٧) برقم: (٥٤٠٧)، والبيهقي في "سننه الكبير" (١٨٨/٥) برقم: (١٠٠١٩).

(٣) تهذيب التهذيب: (٥٣٠/٣).

(٤) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: (٩٣/٤ رقم ٤٧٦٨).

(٥) تقريب التهذيب: (٨٣٢/١ رقم ٥٨٢١).

(٦) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٧٣/٧) برقم: (٥٤٠٦)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٨٨/٩) برقم: (٣٩٧٧).

(٧) انظر ترجمته في أول حديثه من (ثانيا من المطلب الثالث من المبحث الثاني).

(٨) أخرجه النسائي في "المجتبى" (٨٥٤/١) برقم: (٣/٤٣٥٦)، والنسائي في "الكبرى" (٤٨٧/٤) برقم: (٤٨٣٨).

(حديثه حسن مقارب، وإن فيها لبعض النكرة، وهو على ذلك حسن الحديث))[١]، وقال الحاكم: (كان ثقة)[٢]، وقال الحافظ: (ثقة له أفراد، من السادسة)[٣].

عبد العزيز بن أبي حازم المخزومي[٤]، وهو ثقة، (قال النسائي: (ثقة)، وقال مرة: (ليس به بأس)، وقال ابن معين: (ثقة صدوق، ليس به بأس)، وقال أبو حاتم: (صالح الحديث)، وقال هو وأبو زرعة: (عبد العزيز أفقه من الدراوردي، والدراوردي أوسع حديثا منه))[٥]، وقال الحافظ: (صدوق، فقيه من الثامنة)[٦].

قلت: وجدت متابعات لمن فوق فضيل داخل الصحيحين، أو أحدهما؛ ومنها:

* متابعات لأبي حازم عن ابن أبي قتادة: - عثمان بن عبد الله بن موهب الأعرج[٧]، وهو ثقة، قال ابن معين، وأبو داود، والنسائي، ويعقوب بن شيبة: (ثقة)[٨]، وقال الحافظ: (ثقة، من الرابعة)[٩].

- يحيى بن أبي كثير[١٠]، وهو ثقة فاضل، (قال أيوب: (ما بقي على وجه الأرض مثل يحيى)، وقال أبو حاتم: (يحيى إمام لا يحدث إلا عن ثقة))[١١]، وقال الحافظ: (ثقة ثبت، لكنه يدلس ويرسل، من الخامسة)[١٢].

---

(١) تهذيب التهذيب: (٦٥٩/١).
(٢) إكمال تهذيب الكمال: (١٣٣/٥).
(٣) تقريب التهذيب: (٣٥٠/١ رقم ٢١٣٠).
(٤) أخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" (٣١٢/٤) برقم: (٢٦٤٣).
(٥) تهذيب التهذيب: (٥٨٣/٢).
(٦) تقريب التهذيب: (٦١١/١ رقم ٤١١٦).
(٧) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٣/٣) برقم: (١٨٢٤)، ومسلم في "صحيحه" (١٦/٤) برقم: (١١٩٦)، (١٦/٤) برقم: (١١٩٦).
(٨) تهذيب التهذيب: (٦٨/٣).
(٩) تقريب التهذيب: (٦٦٥/١ رقم ٣٦٧٤).
(١٠) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١١/٣) برقم: (١٨٢١)، (١٢/٣) برقم: (١٨٢٢)، (١٢٢/٥) برقم: (٤١٤٩)، ومسلم في "صحيحه" (١٥/٤) برقم: (١١٩٦)، (١٦/٤) برقم: (١١٩٦).
(١١) تهذيب التهذيب: (٣٨٣/٤).
(١٢) تقريب التهذيب: (١٠٦٥/١ رقم ٧٦٨٢).

– عبد العزيز بن رفيع الطائفي[١]، وهو ثقة، قال الإمام أحمد، ويحيى، وأبو حاتم، والنسائي: (ثقة)[٢]، وقال الذهبي: (ثقة معمر)[٣]، وقال الحافظ: (ثقة، من الرابعة)[٤].

* متابعات لابن أبي قتادة، عن أبيه:

– عطاء بن يسار الهلالي[٥]، وهو ثقة فاضل، (قال ابن معين، وأبو زرعة، والنسائي: (ثقة)، وقال ابن سعد: (كان ثقة كثير الحديث))[٦]، وقال الحافظ: (ثقة فاضل، صاحب مواعظ وعبادة، من صغار الثانية)[٧].

– نافع بن عباس الأقرع[٨]، وهو ثقة، قال النسائي: (ثقة)[٩]، وقال الحافظ: (ثقة، من الثالثة)[١٠].

– نبهان الجمحي[١١]، وهو مقبول، من الثالثة كما قال الحافظ[١٢]، لكن روى البخاري حديثه هذا مقرونا بنافع.

---

(١) أخرجه مسلم في "صحيحه" (١٧/٤) برقم: (١١٩٦).

(٢) تهذيب التهذيب: (٥٨٥/٢).

(٣) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: (٣٠٣/٣ رقم ٣٣٨٦).

(٤) تقريب التهذيب: (٦١٢/١ رقم ٤١٢٣).

(٥) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٨٩/٧) برقم: (٥٤٩١ (م))، ومسلم في "صحيحه" (١٥/٤) برقم: (١١٩٦).

(٦) تهذيب التهذيب: (١١٠/٣).

(٧) تقريب التهذيب: (٦٧٩/١).

(٨) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٢/٣) برقم: (١٨٢٣)، (٤٠/٤) برقم: (٢٩١٤)، (٨٩/٧) برقم: (٥٤٩٠)، (٨٩/٧) برقم: (٥٤٩٢)، ومسلم في "صحيحه" (١٤/٤) برقم: (١١٩٦)، (١٥/٤) برقم: (١١٩٦).

(٩) تهذيب التهذيب: (٢٠٧/٤).

(١٠) تقريب التهذيب: (٩٩٥/١ رقم ٧١٢٤).

(١١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٨٩/٧) برقم: (٥٤٩٢).

(١٢) تقريب التهذيب: (٩٩٧/١ رقم ٧١٤١).

قلت: بهذه المتابعات الكثيرة يتبين لنا صحة حديث فضيل عن أبي حازم، وأن البخاري ومسلم إنما أخرجاه لما تأكدوا أنه أصاب لموافقته الثقات، مما يدل على المنهجية العبقرية لهذين الإمامين في انتقاء أحاديث الصحيحين.

أما عن سبب إخراج الشيخين لحديث فضيل بالرغم من توافر هذه الروايات، فالظاهر أن البخاري له غرض فقهي، حيث أخرج رواية فضيل في (كتاب الجهاد والسير – باب اسم الفرس والحمار)[1] لكونه ورد التصريح باسم فرس أبي قتادة فيها دون سائر الروايات التي أخرجها البخاري في صحيحه: (فركب فرسا له يقال له الجرادة)، وأما مسلم فقد أخرج جميع روايات الحديث في باب واحد (كتاب الحج – باب تحريم الصيد للمحرم)[2]، فالذي يظهر أن غرضه التقوية ورفع الغرابة، من خلال جمع متابعات وروايات الحديث.

ثالثا: سَلْمُ بن زَرير: ترجمته: قال النسائي: (ليس بالقوي)[3]، (ذكره البخاري في التاريخ الكبير، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا)[4]، ومسلم في الكنى والأسماء، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا)[5]، (وقال أبو حاتم: (ثقة ما به بأس)، وقال أبو زرعة: (صدوق)، وقال العجلي: (في عداد الشيوخ، ثقة)، وقال ابن عدي: (أحاديثه قليلة، وليس في مقدارها أن يعتبر ضعفها)، وقال الحاكم: (وضعفه يحيى بن معين؛ لقلة اشتغاله بالحديث، وقد حدث بأحاديث مستقيمة)، وقال أبو داود: (ليس بذاك)، وقال ابن حبان: (لم يكن الحديث صناعته، وكان الغالب عليه الصلاح، يخطئ خطأ فاحشا، لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما وافق الثقات. وذكره

---

(١) صحيح البخاري (٢٨/٤).

(٢) صحيح مسلم (١٥/٤-١٧).

(٣) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٤٦ رقم ٢٣٦).

(٤) التاريخ الكبير للبخاري (٤/ ١٥٨ رقم ٢٣١٦).

(٥) الكنى والأسماء للإمام مسلم (٢/ ٩٢٦ رقم ٣٧٧٨).

أيضا في الثقات وسكت عنه)، وقال ابن معين: (كان يحيى بن سعيد يضعفه))[١].

قلت: بالنظر في أقول النقاد في سلم نجدهم اختلفوا فيه اختلافا بينا، فمنهم من وثق، ومنهم من توسط، ومنهم من ضعف، لكن نجد في ثنايا كلامهم بعض ما يفسر ذلك، فالذين ضعفوه عللوا ذلك بأنه كان ناسكا عابدا، ولم يكن الحديثُ صنعته، فمن هنا دخل الخلل لحديثه، لكنه لم يكن بالشديد الضعف، بل يُكتب حديثه ويُعتبر به، أما توثيق أبي حاتم له وهو المعروف بشدته، فلعله أحسن الظن فيه لصلاحه – والله أعلم –.

حديث سلم بن زَرير: قال الإمام البخاري: (حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ، حَدَّثَنَا سَلْمُ بْنُ زَرِيرٍ، سَمِعْتُ أَبَا رَجَاءٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ، أَنَّهُمْ كَانُوا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَسِيرٍ، فَأَدْلَجُوا لَيْلَتَهُمْ، حَتَّى إِذَا كَانَ وَجْهُ الصُّبْحِ عَرَّسُوا، فَغَلَبَتْهُمْ أَعْيُنُهُمْ حَتَّى ارْتَفَعَتِ الشَّمْسُ، فَكَانَ أَوَّلَ مَنِ اسْتَيْقَظَ مِنْ مَنَامِهِ أَبُو بَكْرٍ، وَكَانَ لاَ يُوقَظُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ مَنَامِهِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، فَاسْتَيْقَظَ عُمَرُ، فَقَعَدَ أَبُو بَكْرٍ عِنْدَ رَأْسِهِ، فَجَعَلَ يُكَبِّرُ وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ حَتَّى اسْتَيْقَظَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَنَزَلَ وَصَلَّى بِنَا الغَدَاةَ، فَاعْتَزَلَ رَجُلٌ مِنَ القَوْمِ لَمْ يُصَلِّ مَعَنَا، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «يَا فُلاَنُ، مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تُصَلِّيَ مَعَنَا» قَالَ: أَصَابَتْنِي جَنَابَةٌ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَتَيَمَّمَ بِالصَّعِيدِ، ثُمَّ صَلَّى، وَجَعَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي رَكُوبٍ بَيْنَ يَدَيْهِ، ...)[٢].

---

(١) تهذيب التهذيب: (٦٥/٢).

(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٩١/٤) برقم: (٣٥٧١)، ومسلم في "صحيحه" (١٤٠/٢) برقم: (٦٨٢)، والبيهقي في "سننه الكبير" (٢١٩/١) برقم: (١٠٦٣)، والدارقطني في "سننه" (٣٦٩/١) برقم: (٧٧١).

قلت: لم يتفرد سَلْم بهذا الحديث، بل تابعه ثقات وصدوقون ومَن يُعتبر به داخل الصحيحين وخارجهما؛ فقد تابعه عند الشيخين: عوف بن أبي جميلة[١]، وهو ثقة ثبت لكنه شيعي قدري، ((قال الإمام أحمد: (ثقة صالح الحديث)، وقال أبو حاتم: (صدوق صالح)، وقال النسائي: (ثقة ثبت)، قال ابن معين: (ثقة))[٢]، وقال الحافظ: (ثقة رمي بالقدر وبالتشيع، من السادسة)[٣].

ومن المتابعات خارج الصحيحين: – حميد بن أبي حُميد الطويل[٤]، وهو ثقة، – كما سبق ترجمته[٥].

– عباد بن راشد الكليبى[٦]، وهو ثقة له أوهام، (قال أحمد: (شيخ ثقة، صدوق صالح)، وقال ابن عدي: (ليس حديثه بالكثير، وهو على الاستقامة)، وقال والبزار: (ثقة))[٧]، وقال الحافظ: (صدوق له أوهام، من السابعة)[٨].

– عباد بن منصور الناجي[٩]، وهو صدوق قدري، في حديثه ضعف عن عكرمة وأيوب، (قال القطان: (عباد بن منصور ثقة ليس ينبغي أن يترك حديثه لرأي أخطأ فيه)، وقال أبو حاتم: (وفى روايته عن عكرمة وأيوب ضعف))[١٠]،

---

(١) أخرجه البخاري (٧٦/١) برقم: (٣٤٤)، (٧٨/١) برقم: (٣٤٨)، ومسلم (١٤١/٢) برقم: (٦٨٢)

(٢) تهذيب التهذيب: (٣٣٦/٣).

(٣) تقريب التهذيب: (٧٥٧/١ رقم ٥٢٥٠).

(٤) أخرجه الطبراني في "الصغير" (٣٣/٢) برقم: (٧٣٠).

(٥) انظر ترجمته في الحديث الثاني من أحاديث شريك.

(٦) أخرجه الدارقطني في "سننه" (٣٧١/١) برقم: (٧٧٢).

(٧) تهذيب التهذيب: (٢٧٦/٢).

(٨) تقريب التهذيب: (٤٨١/١ رقم ٣١٤٣).

(٩) أخرجه البيهقي في "سننه الكبير" (٢١٩/١) برقم: (١٠٦٤).

(١٠) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (٨٦/٦).

وقال ابن أبي خيثمة: (ليس به بأس)[١]، وقال ابن عدي: (هو في جملة من يكتب حديثه)[٢]، وقال الحافظ: (صدوق، رمي بالقدر، وكان يدلس، وتغير بآخره، من السادسة)[٣].

– عباد بن ميسرة المنقري[٤]، وهو ضعيف يُعتبر به، (قال ابن معين: (ليس به بأس)، وقال أبو داود: (ليس بالقوي)، وقال ابن عدي: (هو ممن يكتب حديثه)، وضعفه أحمد))[٥]، وقال الحافظ: (لين الحديث عابد، من السابعة)[٦].

– عقبة بن خالد بن عقبة[٧]، وهو صدوق حسن الحديث، (قال عبد الله بن أحمد: (سألت أبي عنه قلت: هو ثقة؟ قال: أرجو إن شاء الله)، وقال أبو حاتم: (من الثقات صالح الحديث، لا بأس به)، وقال النسائي: (ليس به بأس))[٨]، وقال الحافظ: (صدوق صاحب حديث)[٩]، قلت: لكن وقع شك من الطيالسي فقال: عقبة بن خالد أو خالد بن عقبة، فإن كان الثاني فهو مجهول العين لا يُعرف، وقد يكون اختلافًا في اسمه واسم أبيه.

– عمران بن مسلم القصير[١٠]، وهو ثقة، قال أبو حاتم: (هذا عمران القصير وهو ثقة، وهو عمران بن مسلم وهو ثقة)[١١]، (وقال الإمام أحمد، وابن معين،

(١) إكمال تهذيب الكمال: (١٨٢/٧).

(٢) تهذيب التهذيب: (٢٨٢/٢).

(٣) تقريب التهذيب: (٤٨٢/١ رقم ٣١٥٩).

(٤) أخرجه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٤٧/١٠) برقم: (٣٩٨٢).

(٥) تهذيب التهذيب: (٢٨٤/٢).

(٦) تقريب التهذيب (٤٨٣/١ رقم ٣١٦٦).

(٧) أخرجه الطيالسي في "مسنده" (١٨٨/٢) برقم: (٨٩٧).

(٨) تهذيب التهذيب: (١٢٢/٣).

(٩) تقريب التهذيب: (٦٨٣/١ رقم ٤٦٧٠).

(١٠) أخرجه الطبراني في "الكبير" (١٣٦/١٨) برقم: (٢٨٥).

(١١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (٣٠٤/٦).

وأبو داود: (ثقة)، وقال ابن عدي: (حسن الحديث، وإنما ذكرته لأنه يروي أشياء لا يرويها غيره، ويتفرد عنه قوم بتلك الأحاديث)[1].

قلت: تبين لنا بهذه المتابعات أن سَلْمَ هذا – وإن كان فيه مقال – لكنه أصاب في حديثه هذا، فالحديث صحيح ثابت، والراوي مصيب، الأمر الذي يؤكد مرة بعد مرة دقة منهجية الشيخين وعلو كعبهما في الفن.

أما عن سبب إخراجهما لهذا الحديث من رواية سَلْم بالرغم من توافرها من طريق الثقات، فأما البخاري فيبدو أنه طلب علو الإسناد؛ لأنه أخرج الحديث من طريق سَلْم وبينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم أربعة رواة، وأخرجه من طريق عوف بن أبي جميلة، وبينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم خمسة رواة، وأما مسلم فقد أخرج الروايتين في باب واحد (كتاب المساجد ومواضع الصلاة – باب قضاء الصلاة الفائتة)[2]، فيبدو أنه أراد الصنعة الحديثية للتقوية ورفع الغرابة، بجمع طرق الحديث – والله أعلم –.

**

(١) تهذيب التهذيب: (٣/٣٢٢).

(٢) صحيح مسلم (٢/١٤١).

الخاتمــة

بعد هذه الجولة في هذين السفرين، في هذه الجزئية، أمكن التوصل للنتائج التالية:

* حفظ الله تبارك وتعالى سنة نبيه بأن يسر علماء أفذاذًا يذودون عن حياض سنته ويفدونها بالغالي والنفيس، إذ بذلوا في سبيل ذلك أموالهم وأعمارهم.
* تميزت منهجية أهل الحديث بعامة، ومنهجية الشيخين بخاصة، بالانضباط العالي، والتثبت الدقيق، فلم يمكن للخطأ أن يدخل للتراث دون أن يلحظوه، ويُعالجوه.
* ليس من شرط البخاري ومسلم عدم الرواية عن متكلم فيه، لكن من شرطهم عدم رواية غير الصحيح المقبول، ولا تعارض بين الأمرين عند العارف بهذا العلم الجليل.
* كما أن الثقة قد يقع منه الخطأ، فكذلك الضعيف قد يُصيب أحيانا، فإذا تبين لنا صواب الضعيف العدل بموافقته للثقات، فلا مانع من قبول خبره الذي أصاب فيه، وترك ما سواه.
* الإمام النسائي عالم نَقاد، تكلم في كثير من الرواة بعلم وفهم وبُعد نظر، لكن لعله يميل إلى الشدة أحيانا يسيرة
* تبين أن أكثر الراوة الذين وصفهم بـ "ليس بالقوي" من رواة الشيخين، أن الحق مع الشيخين، فبعضهم ثقة، وبعضهم فوق الصدوق، حيث خالف العلماءُ النسائي، ولم يوافقوه إلا على راوٍ واحد، وأعني هنا جمهورهم، وإلا فقد وافقه بعضهم في راو أو اثنين آخرَين، تبين أن الصواب مع الجمهور.
* تبين أن جميع الأحاديث التي أخرجها الشيخان من طريق من وصفهم النسائي بـ "ليس بالقوي" صحيحة ثابتة، حتى لو تجاهلنا رواية المتكلم فيه، مما يدلنا على دقة الانتقاء التي تمتع بها الشيخان.

* أكدت لنا دراسة هذه الأحاديث أنه لا ينبغي تجاهل كل أحاديث الراوي العدل المتكلم فيه من جهة ضبطه، بل ينبغي أن تُبحث، فإن تبين صوابه، فلا مانع من العمل بها، كما حصل معنا في هذا البحث.

* الشيخان لهما أغراض من إيراد الحديث من رواية المتكلم فيه، مع وجوده من طريق الثقة؛ ومنها:

١- طلب علو الإسناد. ٢- الغرض الفقهي، إذا كانت رواية المتكلم فيه تشتمل على نص يخدم الباب الذي أخرجها فيه. ٣- الصنعة الحديثية، بهدف التقوية. ٤- تجنب تكرار الحديث بسنده ومتنه في موضعين، خاصة إن كان الراوي ثقة عندهم، وغير ذلك من الأغراض.

* أخرج الشيخان أحاديث هؤلاء المتكلم فيهم في مختلف كتب صحيحيهما، فقد أخرجاها في كتب العقيدة، والعبادة، والرقاق، والفضائل، والمغازي، وغيرها.

**

قائمة المصادر والمراجع

١. الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما، لضياء الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي (المتوفى: ٦٤٣هـ) – دراسة وتحقيق معالي الأستاذ الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٢٠هـ–٢٠٠٠م.

٢. الإصابة في تمييز الصحابة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى – ١٤١٥هـ.

٣. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لمغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين (المتوفى: ٧٦٢هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد – أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

٤. الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال، لشمس الدين أبي المحاسن محمد بن علي بن الحسن بن حمزة الحسيني الدمشقي الشافعي (المتوفى: ٧٦٥هـ)، حققه ووثقه: د عبد المعطي أمين قلعجي، منشورات جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي – باكستان.

٥. الأنساب، لعبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبي سعد (المتوفى: ٥٦٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني

وغيره، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م.

٦. البداية والنهاية لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثي، الناشر: دار الفكر، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

٧. تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف - الناشر: دار الغرب الإسلامي - الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣م.

٨. تاريخ بغداد وذيوله، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

٩. تاريخ بغداد - لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ) - تحقيق الدكتور بشار عواد معروف - دار الغرب الإسلامي - بيروت / الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢ م.

١٠. التاريخ الكبير، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.

١١. تذكرة الحفاظ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

١٢. تقريب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني أبو الفضل شهاب الدين، تحقيق أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، تقديم الشيخ: بكر أبو زيد، دار العاصمة -١٤٢١هـ.

١٣. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق

مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري – وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب / ١٣٨٧هـ.

١٤. التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، لعبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي العتمي اليماني (المتوفى: ١٣٨٦هـ)، مع تخريجات وتعليقات: محمد ناصر الدين الألباني – زهير الشاويش – عبد الرزاق حمزة، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

١٥. تهذيب الأسماء واللغات، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، عنيت بنشره وتصحيحه: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

١٦. تهذيب الكمال، ليوسف بن الزكي عبد الرحمن أبي الحجاج المزي– تحقيق: د. بشار عواد معروف–الناشر: مؤسسة الرسالة–بيروت الطبعة الأولى، ١٤٠٠–١٩٨٠.

١٧. تهذيب التهذيب ، لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار الفكر – بيروت . الطبعة الأولى، ١٤٠٤ – ١٩٨٤.

١٨. الثقات، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبي حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، طُبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م.

١٩. جامع الترمذي، لمحمد بن عيسى أبي عيسى الترمذي السلمي– تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون – الناشر: دار إحياء التراث العربي–بيروت.

٢٠. الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، طبعة مجلس

دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى، ١٢٧١هـ-١٩٥٢م.

٢١. – الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، لمحمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي الحَمِيدي أبو عبد الله بن أبي نصر (المتوفى: ٤٨٨هـ)، تحقيق: د. علي حسين البواب، دار ابن حزم – لبنان/ بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.

٢٢. ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد شكور بن محمود الحاجي أمرير الميادیني، مكتبة المنار – الزرقاء، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٢٣. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، لأبي عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي الشهير بـ الكتاني (المتوفى: ١٣٤٥هـ)، تحقيق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، دار البشائر الإسلامية، الطبعة السادسة ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٢٤. الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم الموصلي، دار البشائر الإسلامية – بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

٢٥. زاد المعاد في هدي خير العباد، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت – مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، الطبعة السابعة والعشرون ١٤١٥هـ /١٩٩٤م.

٢٦. سنن ابن ماجه، لمحمد بن يزيد أبي عبد الله القزويني، دار الفكر– بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

٢٧. سنن أبي داود، لسليمان بن الأشعث أبي داود السجستاني الأزدي– الناشر: دار الفكر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.

٢٨. سنن البيهقي الكبرى، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبي بكر البيهقي، الناشر: مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤– ١٩٩٤، تحقيق: محمد عبد القادر عطا.

٢٩. سنن الدارقطني، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان / الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

٣٠. سنن الدرامي، لعبد الله بن عبد الرحمن أبي محمد الدرامي، دار الكتاب العربي–بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧.

٣١. سنن النسائي الكبرى، المؤلف: أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي،الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت– الطبعة الأولى، ١٤١١– ١٩٩١ تحقيق: د عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن.

٣٢. سير أعلام النبلاء – شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) – مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٣٣. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (المتوفى: ١٠٨٩هـ) حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٣٤. شرح علل الترمذي، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، تحقيق:

الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

٣٥. شرح مشكل الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد المعروف بالطحاوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى- ١٤١٥هـ، ١٤٩٤م.

٣٦. شرح معاني الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ)، تحقيق محمد زهري النجار، محمد سيد جاد الحق، راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: د يوسف عبد الرحمن المرعشلي، عالم الكتب الطبعة الأولى ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

٣٧. شروط الأئمة الستة، ويليه: شروط الأئمة الخمسة، محمد بن طاهر المقدسي أبو الفضل – محمد بن موسى الحازمي أبو بكر، دار الكتاب العلمية، ١٤٠٥ – ١٩٨٤.

٣٨. صحيح ابن خزيمة، لمحمد بن إسحاق بن خزيمة أبي بكر السلمي النيسابوري، الناشر: المكتب الإسلامي-بيروت، ١٣٩٠- ١٩٧٠، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي.

٣٩. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، لمحمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي، الناشر: مؤسسة الرسالة-بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤- ١٩٩٣- تحقيق: شعيب الأرناؤوط.

٤٠. صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل أبي عبد الله البخاري المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر الناشر: دار طوق النجاة الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٤١. صحيح مسلم – لمسلم بن الحجاج أبي الحسين القشيري النيسابوري، الناشر: دار إحياء التراث العربي-بيروت-تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

٤٢. صيانة صحيح مسلم، من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، لعثمان بن عبد الرحمن، أبي عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.

٤٣. الضعفاء والمتروكين، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي – حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.

٤٤. طبقات الحنابلة، لأبي الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (المتوفى: ٥٢٦هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة – بيروت.

٤٥. طبقات الشافعية الكبرى – تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ) – المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو – هجر للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الثانية ١٤١٣هـ.

٤٦. الطبقات الكبير، محمد بن سعد بن منيع الزهري، ت: د. علي محمد عمر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٢م.

٤٧. علل الترمذي الكبير، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، رتبه على كتب الجامع أبو طالب القاضي، تحقيق صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت / الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

٤٨. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

٤٩. الكامل في التاريخ، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: ٦٣٠هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.

٥٠. الكنى والأسماء، للإمام مسلم بن الحجاج أبي الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٥١. المصنف في الأحاديث والآثار لأبي بكر بن أبي شيبة، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض – الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

٥٢. المجتبى من السنن وهو سنن النسائي الصغرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت – لبنان الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٥٣. المستدرك على الصحيحين، للإمام أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، الناشر: دار المعرفة، بيروت-لبنان.

٥٤. مسند أبي داود الطيالسي، سليمان بن داود أبو داود الفارسي البصري الطيالسي، الناشر: دار المعرفة-بيروت.

٥٥. مسند أبي يعلى، أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي التميمي الناشر: دار المأمون للتراث-دمشق-الطبعة الأولى، ١٩٨٤، تحقيق: حسين سليم أسد.

٥٦. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، الناشر: مؤسسة قرطبة – القاهرة.

٥٧. مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط – عادل

مرشد، وآخرون، إشراف د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٥٨. مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ) تحقيق أحمد معبد عبد الكريم، جمعية المكنز الإسلامي – دار المنهاج ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٥٩. مسند أبي داود الطيالسي، لأبي سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصري (المتوفى: ٢٠٤هـ)، هجر للطباعة والنشر والتوزيع- مصر / الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٦٠. مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفى: ٢٩٢هـ)، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من ١ إلى ٩)، وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من ١٠ إلى ١٧)، وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء ١٨)، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة / الطبعة الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).

٦١. مصنف عبد الرزاق، المؤلف: أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت-الطبعة الثانية، ١٤٠٣، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.

٦٢. المصنف في الأحاديث والآثار، المؤلف: أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي الناشر: مكتبة الرشد-الرياض-الطبعة الأولى، ١٤٠٩، تحقيق: كمال يوسف الحوت.

٦٣. المقفى الكبير، لتقي الدين المقريزي (المتوفى: ٨٤٥ هـ - ١٤٤٠ م)، تحقيق: محمد اليعلاوي، دار الغرب الاسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٦٤. المعجم الأوسط لسليمان بن أحمد الطبراني، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين – القاهرة.
٦٥. معجم البلدان، لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.
٦٦. المعجم الصغير (الروض الداني)، لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبي القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي دار عمار، بيروت، عمان / الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
٦٧. المعجم الكبير لسليمان بن أحمد الطبراني، ت: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية – القاهرة – الطبعة الثانية.
٦٨. المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، لأبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري المجاور بمكة (المتوفى: ٣٠٧هـ)، دار التقوى للطبع والنشر والتوزيع – القاهرة / الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.
٦٩. منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها، لأبي بكر كافي، ١٤٢١ – ٢٠٠٠، الطبعة الأولى.
٧٠. الموطأ، المؤلف: مالك بن أنس، المحقق: محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.
٧١. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: ٦٨١هـ)، تحقيق إحسان عباس، دار صادر – بيروت.

* * *